بعض التجارب الدولية الرائدة في تطوير منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني

إعداد

أ.د / بيومي محمد ضحاوى **د/ صابرين نشأت عبدالرازق**

أ/ ثناء أحمد شاكر

كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادي

بعض التجارب الدولية الرائدة في تطوير منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني

إعداد

أ.د / بيومي محمد ضحاوى د/ صابرين نشأت عبدالرازق

أ/ ثناء أحمد شاكر

المستخلص :

أصبح التعليم في هذا العصر قوة تحدد مواقع المجتمعات ونفوزها حيث انقسم العالم في عصر ما بعد الحداثة الي متقدم يملك العلم وينتج المعرفة والي متخلف يستورد العلم ويستهلك المعرفة ويمثل التعليم بشكل عام والتعليم والتدريب المهني المزدوج بشكل خاص البيئة الاساسية لتكوين وتطوير مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وبات من الواضح ان مقياس التقدم في هذه الاونه لا يعتمد علي ما تملكه الدول من ثروات طبيعية بقدر ما يعتمد علي ما تملكه من ثروات بشرية متسلحة بالعلم وقادرة علي انتاج المعرفة ، لذا يعد التعليم والتدريب المهني المزدوج المحرك الرئيسي لإعداد القوي البشرية المنتجة لذا تحاول هذه الدراسة القاء الضوء علي ملامح التجارب الدوالية في تطوير هذه المنظومة .

أغلب المجتمعات والفلسفات عملت على تقسيم مجتمعاتها إلى طبقات، ومن يقوم بالأعمال المهنية هم الطبقة الدنيا من المجتمع، والطبقة العليا هم المفكرين وأصحاب العقول والفلاسفة، وامتدت آثار هذه الفلسفات وخصوصاً الفلسفة اليونانية إلى مجتمعاتنا العربية، حيث يعتبر التعليم المهني حديث العهد مقارنة بالتعليم الأكاديمي، وكانت جميع الدول العربية تتوسع في التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني من خلال افتتاح الجامعات والمدارس وتخريج الكم الهائل من الأفراد، وواجهت هذه الدول تزايد البطالة بين صفوف الشباب لعدم قدرتها على استيعاب خريجيها من التعليم الأكاديمي، فاتجهت إلى التعليم المهني باعتباره المحرك الوحيد للعجلة الاقتصادية المستدامة، ويقلل من الاعتماد على العمالة الوافدة، وبالرغم من الإصلاحات التي تجريها الدولة بجميع طاقاتها وتضافر مؤسساتها إلا أن هذا التعليم ما زال التحاق الذكور والإناث به قليل، لعدم توفر نظره مستقبلية للملتحقين به، وعدم ربطه بالشكل الجيد في سوق العمل وفي التعليم العالي.

المقدمة:

في عصر تتفجر فيه المعارف الانسانية وتتضاعف وتتكامل مراكز العلم والتكنولوجيا وتتنافس وتتولد فيها التحديات المتعددة والمتنوعة التي تؤثر علي كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وتحول التحدي في ظل الواقع الجديد الي تحدي وجود علي الساحة العالمية.

يعد التعليم أحد ركائز المجتمع ، وأساس تقدم الشعوب وعنوان حضارتها ، لذا تسعي جميع الدول باختلاف انظمتها الاقتصادية الي الاستثمار الامثل لمواردها البشرية ، وخاصتنا تلك الدول التي تعاني من قلة الموارد الطبيعية ، فتركز علي التعلم بشكل عام والتعليم الفني بشكل خاص لما له من عوائد اقتصادية ، حيث يقاص تقدم الامم وتطورها في الوقت الحالي بما تمتلكه من ثورة بشرية فنية تحمل علي عاتقها مسئولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتعتبر ألمانيا من الدول ذات التجارب الناجحة في مجال التعليم الفني، ويعود ذلك إلي التعاون الوثيق بين كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات وأصحاب العمل والنقابات، وتلعب الحكومة الاتحادية دورًا مهمًا في البناء الإداري لهذا النوع من التعليم، والذي يكون فيه للشركات وأصحاب العمل والنقابات المهنية دورًا محددًا. (محمد الخطيب، ١٩٩٥: ص١٧)

ويعد مشروع التعليم المزدوج أحد المشاريع الإصلاحية لتحسين مخرجات التعليم الثانوي الفني من خلال العمل على تزويد الطلبة بالمهارات التي يحتاجونها لسوق العمل، ويعتبر تطوير التعليم الفني والمهني أحد الركائز الأساسية في هذا المشروع، ولقد بدأ ذلك النوع من التعليم في ألمانيا عام ١٩٧٤م، وذلك في المؤسسات الأكاديمية المهنية، ونظراً لما حققه من نجاح فقد اعترفت به الحكومة الألمانية كنظام تعليمي رسمي عام ١٩٩٥م (Olson, 1998, p.18)، وتتراوح نسبة الطلاب الألمانيين الملتحقين بذلك التعليم ما بين ٦٥%- ٧٥% في سن التعليم الثانوي، كما

نجحت ألمانيا في خفض نسبة البطالة لديها إلي أدني مستوياتها بسبب التعليم المزدوج.(عيسي الانصاري،٢٠٠٨: ص٧٩)

هناك ادوار لاصحاب المصلحة في المانيا عندما يتعلق الامر بتعزيز الابتكار في نموذج التلمذة الصناعية المزدوجة فاصحاب المصلحة ذوي الصلة اللذين يمثلون مختلف المهن ويعنا بهم الشركاء الاجتماعين، يشكلون بنشاط اصلاحات التعليم والتدريب المهني (VET) وهؤلا يمثلون منطقة سياسة التعليم العام ، الي جانب الحكومات والحكومات والاحزاب السياسة والجمهور الذين يقدرون الدور الحاسم في التلمذة الصناعية لتعليم الشباب والتوظيف والاستقرار الاجتماعي وبالتالي فإن الاجماع الواسع بين اصحاب المصلحة المعنيين أمر بالغ الاهمية من أجل الحفاظ علي انظمة التلمذة الصناعية .

تستند اهمية وقيمة التعلم والتدريب المهني في المانيا الي اجماع شامل يتقاسموا جميع الفاعلين المعنيين اساس هذا الاجماع هو ان النظام المزدوج تم فتحه بنجاح حتي الان ويجب ان يستمر لفتح مسارات وظيفية في الصناعة ، التلمذة الصناعية هي بلا شك حجر الزاوية لرفاهية الاقتصادية .

ولقد أشارت العديد من الدراسات الي عالمية النظام الثنائي في التعليم الفني بألمانيا والذي تتكامل فيه الشراكة بين التعليم وميادين الانتاج فهو يمثل احد اهم الانظمة التي نالت الاحترام والتقدير في مختلف دول العالم كما انه احد الاسباب الرئيسية وراء ما يطلق عليه (المعجزة الاقتصادية الألمانية) فالنظام الثنائي في التعليم الفني في المانيا هو احد نماذج السوق التي تربط بين قطاعين الانتاج والتعليم ويسمي النظام ثنائيا لان التعليم يتم في موقعين مختلفين هم قطاع الانتاج والمدرسة الفنية.(Mann, Rudolf, 1995)

ومن اهم هذه الدراسات دراسة (Philipp Gonon 2016) وهي تمثل المصلحة الكبري في التعليم المهني الالماني والسويسري ونظام التدريب ودورهم في ابتكار

التلمذة الصناعية ، وايضا دراسة (Margarete Schramböc 2020) اهمية التدريب المهني المزدوج في الدول الاعضاء في لجنة المانحين للتدريب المهني المزدوج ، وايضا دراسة (Lukas Graf 2013) ان كثيرون يقترحون ان تقوم المانيا بتصدير نظام التدريب المهني الي دول اخري ، وايضا دراسة (Lorenz Lassnigg 2012) والتي فيها مقارنة انظمة المدارس في الولايات الفيدرالية الاربع لالمانيا والنمسا وسويسرا .

يتميز التدريب المهني في النمسا بدور قوي ومتزايد للتدريب المهني المدرسي بنظام كامل ونظام مزدوج معترف به بالنسبة لكل من ركيزتي التدريب و المهنه ، كانت هناك مناقشات وتطورات متزايدة في السنوات الاخيرة تهدف الي الانتقال الي قطاع التعليم العالي والارتباط به واكتسب ما يسمي بامتحان النضج المهني واهمية خاصة بالنظام المزدوج بالاضافة للمؤهل المهني يمكن للمتدربين للحصول علي مؤهل الالتحاق بالجامعة .

في مقارنة دولية مع الاتحاد الاوروبي تتمتع النمسا بنظام تدريب مهني متطور للغاية يبدأ في وقت مبكر نسبياً في مهن تعليمية للشباب يتألف التعليم والتدريب المهني في المرحلة الثانوية من حوالي خمسُ جميع الطلاب في التعليم الرسمي في المقارنة الدولية نسبة الطلاب او المتدربين في التدريب المهني مقارنة بجميع طلاب المرحلة الثانوية مرتفعة ، متوسط الاتحاد الاوروبي منعكس الوصول المبكر الي التدريب المهني في ارتفاع نسبة الاطفال في سن ١٥ عاماً ، الذين بدوا بالفعل تدريباً مهنيا في المانيا وفي سويسرا يتم الوصول الي التدريب المهني في وقت لاحق الي حد ما .

ادي الاهتمام الدولي المتزايد بالنظام النمساوي المزدوج للتدريب المهني الي ظهور نقل هذا النظام، او اجزاء منه الي دول اجنبية بما في تلك الدول النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، يستجيب نظام التعليم والتدريب المهني بالسرعة والمرونة للمتطلبات الجديدة في الاقتصاد والتطورات التقنية ولا سيما الاتجاهات

الكبري في مجال الرقمنة والاستدامة والبيئة في عمليات العمل والانتاج لذلك نعمل باستمرار علي تطوير التدريب المهني خاصة من خلال التحديث المستنير .

ويعد التعليم الفني في مصر أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، بل إنه يعتبر قاطرة التنمية، ودعامة مهمة من دعامات منظومة التعليم؛ حيث يسعى بنوعياته المختلفة إلي إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدولة حيث يصب مباشرة في سوق العمل، وتهدف منظومة التعليم الفني إلي تنمية القدرات الفنية لدى الدارسين في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والإدارة والخدمات السياحية و لذلك فقد اولت مصر اهتماماً كبيراً للتطوير التعليم الفني الذي انعكس في دستور (٢٠١٤)، حيث تنص المادة (٢٠) على "أن تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواع التعليم الفني كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل" وهو ما يربط التعليم والتدريب بالتشغيل.(الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤- ٢٠٣٠): ص٢٦)

فقد وقعت وزارة التربية والتعليم مذكرة تفاهم مع الاتحاد النوعي للمستثمرين في نوفمبر ٢٠٠٥ م للتعاون في مجال نظام التعليم والتدريب المهني تحت مسمي برنامج التعليم المزدوج (مبارك كول سابقاً)، وبمقتضى هذه المذكرة تم الاتفاق على إحداث تطوير بالتوسع في نشر مدارس التعليم المزدوج الثانوية الفنية في مصر، وبالتوازي أيضا في مجال تحديد المواصفات المطلوبة للمهن المختلفة طبقا لاحتياجات سوق العمل ولتنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها من منطلق هذا التعاون تم تشكيل لجنة لتسيير التعاون ممثلة في الاتحاد النوعي للمستثمرين ووزارة التربية والتعليم بهدف إدارة ومراقبة والإشراف على عملية تطوير ونشر النظام التعليمي المزدوج في مصر، ولقد تم تحديد مجموعة من الشركاء من أجل نشر وتطوير نظام التعليم المزدوج.(محمد عبد الشفيع، ٢٠١٥: ص١٥)

فقد أصبح واضحا بجلاء أن مفهوم التنمية يتعدى النظرة الضيقة ويطرح مفهوما اعمق للتنمية الشاملة والمستدامة عمودها العنصر البشري، ومن هنا اصبح لزاما علي منظومة التعليم الفني ان يكون اداة للتغير من خلال الابداع والابتكار والتميز في مختلف المجالات واضع نصب عينيهُ تحقيق ميزات تنافسية مقارنة بمثيلاتها محليا وعربيا وعالميا، ولذا اصبحت الأولوية الملحة امام التعليم الفني بصفة عامة والتعليم والتدريب المزدوج بصفة خاصة ان يسعي سعيا دؤوبا للتغلب علي هذه التحديات في كافة المجالات ووضع استراتيجيات للتطوير املا في وضع التعليم والتدريب المزدوج في مصاف الدول المتقدمة وكلنا امل لتحقيق النهوض الحضاري اللائق بمكانه التعليم الفني ليأخذ مكانه اللائق والصحيح بين الدول المتقدمة.

ونظرا لأهمية هذا التعليم المزدوج في اعداد القوي العاملة في ضوء الخبرة الألمانية الرائدة بوجه عام وأهمية التعليم الفني المزدوج القائم علي اساسه هذا المشروع.

فإن الدراسة الحالية تسعي الي مقارنة نظام التعليم الفني المزدوج في مصر في ضوء خبرة المانيا والنمسا في محاولة الوقوف علي أهم المعوقات التي تعوق هذا النظام عن تحقيق الأهداف المرجوة منه.

مشكلة الدراسة:

يعيش المجتمع المصري تغيرات اجتماعية كثيرة عكسها سوق العمل حيث ظهرت احتياجات جديده واختصاصات حديثة تتطلب من النظام التعليمي الاستجابة لهامن خلال مخرجاته، ويقتضي هذا الوضع استحداث انماط تعليمية جديدة تسهم في توفير عماله ذات كفاءة عالية ومناسبه (مراسي ،٢٠١٧،ص ١٩٩) فلم تعد مهمة النظام التعليمي تلبية طلب الاجتماعي فحسب ، بل اصبحت مهمته الاولي هي تادية دور مجتمع تنموي الشامل يوازن بين الطلب الاجتماعي واحتياجات الاقتصاد

الحديث ، وهذا لا يتحقق الا باعادة النظر في التعليم ، من حيث الاهداف والمناهج والاساليب حتي تتوءام مخرجاته مع سوق العمل المتغير باستمرار.

فاذا ظل النظام التعليمي السائد في المجتمع علي اوضاعه دون تغير فسيتحول الي عائق تنموي لا يستطيع خريجي تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار. (مراس، ٢٠١٧،ص٢٠٠)

اذا كان دور التعليم بوجه عام يؤثر علي سوق العمل فان النظام المزدوج من التعليم والتدريب معا يؤثر تاثير اكبر

فمنذ الاتفاق المبرم بين مصر والمانيا عام ١٩٩١م حيث وافق المستشار الالماني علي انشاء نظام التعليم والتدريب المزدوج في مصر قائما علي الاستفادة من الخبرة الالمانية تحت رعاية برنامج التعاون الفني المصري – الألماني وتم التنفيذ الفعلي للمشروع في عدد من المدارس الفنية ومنذ هذا الحين والمفترض ان تكون اعداد المدارس المزدوجة في زيادة علي مستوي الجمهورية ولكن ما حدث لم تتعدي اكثر من مدرسة واحده في كل محافظة من محافظات الجمهورية هذا بجانب ان القوي العاملة في هذا القطاع تواجه العديد من التحديات اهمها اتفاقية الجات التي تتطلب اعادة النظر في مستويات جودة الانتاج حتي يمكن منافسة المنتج الاجنبي الذي لا محاله قادم الي الاسواق المصرية وخصخصة كثير من المشروعات التي تتطلب الاستغناء عن جزء كبير من العمالة الزائدة وغير المؤهلة مما يؤدي الي زيادة البطالة والمنافسة في الأسواق الأوربية المشتركة والقائمة علي الاقتصاد الحر، والثورة التكنولوجية التي تتطلب احتياجات تعليمية وتدريبية حديثة لمواكبتها وبالرغم من هذه التحديات فانه تؤكد الدراسات والتقارير ومن اهمها دراسة (سامي فتحي،٢٠٢٠)(جمال فرحات،٢٠١٩) ان العاملين الفنيين في قطاع التعليم والتدريب المهني المزدوج ليسوا بالكفاءة المطلوبة وان ما يمتلكونه من مهارات ومعارف لا

تتوافق مع متطلبات سوق العمل وسياسة الاصلاح الاقتصادي والتحديات التكنولوجية الراهنة.

ويؤكد قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ مادة (١٧) "التأكيد علي العلاقة بين التعليم والعمل الانتاجي وتوثيق الارتباط بالبيئة علي أساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما يتفق مع ظروف البيئات المحلية ومتطلبات تنمية هذه البيئات – وتحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وأيضا تفعيل القرار الوزاري رقم ١٣٧ الخاص بأنشاء وحدة التدريب والجودة بكل مدرسة تعليم فني".

وقد أشارت دراسة عاصم البندي، (٢٠١٤)، دراسة (منذر المصري، ٢٠١٠)،دراسة (خالد صلاح، ٢٠١٨)، إلي أن الوضع الحالي للتعليم الفني في وضع حرج، وأن مخرجاته لا تلائم سوق العمل، وأن أبرز عناصر هذا الضعف تكمن في غياب الاستراتيجيات الوطنية للمنظومة التدريبية، ومركزية منظومة التدريب الفني، والتقني في كثير من الأقطار العربية، وضعف آليات المتابعة والمراقبة والتقويم لمؤسسات وبرامج التدريب والتعليم الفني، وتدني مكانة التدريب والتعليم التقني في أوساط المجتمع، ومن ثم شرعت الحكومة المصرية في استحداث صيغة جديدة في التعليم الفني، وهي صيغة التعليم الفني المزدوج (مبارك–كول) سابقا، للتغلب علي المشكلات التي يعاني منها التعليم الفني بصيغته التقليدية واكدت دراسة (اميرة عبدالله، ٢٠٢٠) ودراسة (سامي فتحي، ٢٠٢٠) ودراسة (بيومي محمد ضحاوي واخرون، ٢٠٢٠) في الوقوف علي مميزات وعيوب كل من النظامين الفني الصناعي والنظام المزدوج والتعرف علي اسباب عدم تصميم النظام الافضل ايضا مشكلة القطاع الاقتصادي الذي مازال في مصر يعاني من نقص العماله الماهرة ونقص جودة المدخلات البشرية بمواقع والانتاج واهمية العلاقه بين التعليم الفني وسوق العمل .

وقد توصلت دراسة ماهر، (٢٠١٣)، ودراسة (اسماء عبد المؤمن ،٢٠١١) إلي أهمية نظام التعليم المزدوج في إكساب الشباب مجموعة المهارات اللازمة لسوق العمل، وضرورة تطبيق النظام المزدوج في التعليم الفني، وهنا تطرح الدراسة بعض متطلبات ومقترحات لتطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء خبرة المانيا الاتحادية والنمسا ووضع بعض المبادئ والاسس التي يمكن ان تواجه وتعالج المشكلات السابقه وتستند هذه الرؤية التطويرية الي فلسفة تقدميه مافادها انها لا يمكن لاي نظام تعليمي ان يطور ذاته بمعزل عن الاستفاده من تجارب الاخرين ومن ثم يمكن تحديد وصياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي (ما ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا الاتحادية والنمسا وكيف يمكن الافادة منه في تطوير التعليم المزدوج في مصر؟).

ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعيه التالية:

١- ما الاطار المفاهيمي للتعليم والتدريب المهني المزدوج ؟

٢- ما ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا الاتحادية في ضوء القوي والعوامل المؤثرة؟

٣- ما ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا في ضوء القوي والعوامل المؤثرة؟

٤- ما أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج في (المانيا الاتحادية ونظام التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا في ضوء القوي والعوامل المؤثرة) ؟

٥- ما ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في جمهورية مصر العربية في ضوء القوي والعوامل المؤثرة ؟

٦- ما ملامح التصور المقترح لتطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء خبرة كل من (المانيا الاتحادية والنمسا)

أهداف الدراسة:

١- تعرف علي الاطار المفاهيمي للتعليم والتدريب المهني المزدوج .

٢- تعرف علي ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا الاتحادية في ضوء القوي والعوامل المؤثرة.

٣- تعرف علي ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا في ضوء القوي والعوامل المؤثرة.

٤- تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج في كل من (ألمانيا الاتحادية ونظام التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا) في ضوء القوي والعوامل المؤثرة.

٥- تعرف علي ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في جمهورية مصر العربيه في ضوء القوي والعوامل المؤثرة .

٦- وضع تصور مقترح لتطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء خبرة كل من المانيا الاتحادية و النمسا .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ضوء الاعتبارات التالية:

الاهمية النظرية :

١- القاء الضوء علي واقع التعليم والتدريب المهني المزدوج بكافة اشكاله ومستوياته لتحديد أوجه القصور ومنطلقات التطوير.

٢- تحدد التحديات والقضايا والاشكاليات المحلية والإقليمية والعالمية التي يجب مراعاتها في تطوير التعليم.

٣- تقدم استراتيجيات مستقبلية جادة وقابلة للتطوير.

٤- تشارك في وضع منظومة تعليمية قائمة علي التكامل بين المؤسسات التعليمية وتكوين رواد اعمال.

٥- تسهم في تفعيل دور المجتمع المدني والمنظمات الاقليمية والدولية في تطوير التعليم مع تطوير المناهج وطرق التدريس وربطها بالمؤسسات المجتمعية في كافة مراحل التعليم لتحقيق الرؤيه الكاملة.

٦- تسهم هذه الدراسة في خدمة المدارس الفنية لرفع كفاءة خريجيها وربط التفكير والتخطيط والتنفيذ.

٧- الفجوة الواسعة بين التعليم الفني وسوق العمل والتي تتمثل بعدم الربط بين التعليم الفني ومواقع الانتاج والعمل الحقيقي .

٨- التعرف علي اهمية الربط بين مخرجات التعليم والتدريب المهني المزدوج ومتطلبات سوق العمل.

٩- ان الدراسة الحالية تتناول نوعا من انواع التعليم يشكل الاهتمام به مطلبا هاماً من مطالب العصر لتحقيق التوازن بين المتغيرات اليومية وحاجات سوق العمل .

الاهمية التطبيقية :

١- توجيه نظر المسؤلين والسلطات المختصه الي اهمية تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج

٢- الكشف عن بعض الرويء والتصورات التي يمكن ان تساهم في نجاح التطوير في التعليم والتدريب المهني المزدوج

٣- محاولة الاستفاده من التجارب الناجحه في مجال التعليم والتدريب المهني المزدوج (اقليمياً ودولياً).

٤- هذه الدراسة تستهدف محاولة وضع رؤية تربوية لتطوير شامل للتعليم والتدريب المهني المزدوج بكل عناصره لتحقيق دوره في التنيمه الشامله.

٥- يمكن ان تساهم نتائج هذه الدراسة في ايجاد حلول جزئية لمشكلات المجتمع (كالبطالة وغيرها).

٦- تأتي هذه الدراسة استجابة لتوصيات العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية من ضرورة وتجويد التعليم المزدوج في المؤسسات التربوية والتعليمية.

٧- قد يستفيد من هذه الدراسة واضعي برامج التطوير في التعليم المزدوج في مصر ومن هؤلاء:

- وزارة التربية والتعليم في مصر
- مديريات التربية والتعليم.
- مؤسسات التنمية البشرية والاقتصادية المهتمة بالتعليم الفني .
- الوزارات المختصة بالتعليم الفني .
- البرامج والمشروعات التعليمية الخاصة للتعليم المزدوج مثل مشروع (مبارك كول) هيئة اليونيسيف – هيئة المعونة الامريكية.

حدود الدراسة:

١) حد الموضوع:

تقتصر الدراسة الحالية علي التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا والنمسا وكيفية الاستفاده منهُ في جمهورية مصر العربية .

٢) الحد المكاني:

تقتصر الدراسة الحالية علي التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا الاتحاديه والنمسا

اولا: مبررات اختيار الموضوع :

أ- المبررات الذاتية :

- التوسع في تطبيق نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج بناءاً علي اتفاقية تعاون بين الجانب المصري المتمثلة في وزارة التربية والتعليم والجانب الالماني متمثل في الوكالة الالمانية للتعاون الفني.

- توفير العمالة الفنية المدربية تدريباً عمليا وعلمياً علي وسائل الانتاج والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة.

- ضعف المؤائمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل .

- ندرة التخصصات الفنية التي يحتاج له سوق العمل.

- زيادة اعداد الخرجيين من تخصصات علي حساب تخصصات اخري.

- قصور نظام القبول في مدارس التعليم الفني في مصر وعدم تلبيته لمتطلبات التنمية الشاملة التي تساهم فيها التعليم والتدريب المزدوج بنصيب وافر.

- ضعف الارتباط بين الهيئات والمؤسسات التعليمية من ناحية ومجال التدريب المهني المزدوج من ناحية اخري.

- وجود فجوات كثيرة بين متطلبات سوق العمل في مجال التعليم والتدريب المهني المزدوج واعداد الخرجيين في مدارس التعليم والتدريب المهني المزدوج.

- ضعف / قصور البرامج الدراسية والمناهج والانشطة في اعداد خريجي التعليم الفني في النواحي التخصصية والمهنية والثقافية والادارية .

– نقص برامج التدريب اثناء الخدمة لخريجي مدارس التعليم الفني والتدريب المهني المزدوج .

– ضعف الاساليب الادارية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني المزدوج بشكل يخلوا من مراعاة الجودة والخصوصية في هذا المجال .

– عدم الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التعليم والتدريب المهني المزدوج.

ب– المبررات الموضوعية :

– ظهور احتياجات جديدة واختصاصات حديثة تتطلب من النظام التعليمي الاستجابة له .

– ضعف مستوي برامج التعليم الفني مما يؤثر سلباً علي كفأة خريجي هذا النوع من التعليم.

– ضعف التوازن الكمي والكيفي بين مخرجات التعليم الفني ومتطلبات سوق العمل .

– ضعف الارتباط بين المقررات النظرية والتدريبات العملية .

– جمود مناهج التعليم الفني فلم تحظا بقدر من التطوير .

– التوسع في اعداد مدارس التعليم الفني بما يضمن توافر فرص متكأفئة لكل من يرغب في خريجي المرحلة الاعدادية في الالتحاق بالتعليم الفني .

– التوسع في فرص وتحديث تخصصات التعليم الفني في مصر والمدارس المصرية.

– تفعيل الشركات (محلية وعالمية) والتوسع في العمل مع الجهات المهنية والتحفيز لها .

– تحويل مدارس التعليم الفني الي تعليم قائم علي التعليم والتدريب المزدوج في اطار(مدرسة في كل مصنع) مع اصدار القواعد المنظمة للتعاون مع ادارة المدرسة والمؤسسات الانتاجية في المجتمع المحلي.

– زيادة المدارس الفنية داخل الوحدات الانتاجية والخدمية .

– ربط المدارس الفنية باماكن الانتاج والاحتياجات المطلوبة لسوق العمل .

– التدريب من أجل التشغيل .

ثانيا : مبررات اختيار دول المقارنة:

– تعتبر ألمانيا من الدول ذات التجارب الناجحة في مجال التعليم الفني، ويعود ذلك إلي التعاون الوثيق بين كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات وأصحاب العمل والنقابات.

– بدأت المانيا في عام ١٩٧٤م مشروع التعليم المزدوج أحد المشاريع الإصلاحية لتحسين مخرجات التعليم الثانوي الفني ونجحت ألمانيا في خفض نسبة البطالة لديها إلي أدني مستوياتها بسبب هذا التعليم.

– أشارت العديد من الدراسات الي عالمية النظام الثنائي في التعليم الفني بألمانيا والذي تتكامل فيه الشراكة بين التعليم وميادين الانتاج.

– تعتبر النمسا رائده في اوروبا في مجال التعليم والتدريب المهني المزدوج ٤٠% من الاشخاص يختارون نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج .

– نحو ٣٠.٠٠٠ الف شركة تدريب واكثر من ١٠٠.٠٠٠ الف متدرب خريجي نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج ومسئولون لممارسة المهنة .

٣) الحد الزمني:

سيتم اجراء الدراسة الراهنة في العام الدراسي ٢٠٢١– ٢٠٢٢م

منهج الدراسة:

تعتمد الباحثة علي المنهج المقارن لتحليل الادبيات فيما يتعلق في التعليم والتدريب المهني المزدوج في ألمانيا الاتحادية وفي النمسا وفي جمهورية مصر العربية، والمنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد علي المقارنة في دراسة الظاهرة للعالم (جورج بيرايدي) حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين الظاهرتين أو أكثر.

خطوات المنهج المقارن :

يتم البحث المقارن وفقاً لخطوات يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ- تحديد المشكلة

ب- الوصف والتفسير

ج- وضع فرضيات

د- تحليل البيانات وتفسيرها

هـ- المقارنة

مصطلحات الدراسة:

١) التعليم الفني المزدوج Dual technical education

- هو التعليم القائم علي المزاوجة بين التعليم والتدريب داخل المدرسة والتدريب داخل المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع، بهدف إكساب الطلاب مهارات وكفايات العمل الفعلي القائم علي الممارسة الفعلية داخل المؤسسات المختلفة، وهو ما يربطهم بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل من الكفايات المهنية.(عبدالله بيومي، ٢٠٠٤: ص١٧٧)

– هو التعليم المصمم لإعداد الموظفين المهرة في مستويات أدنى من التأهيل لمهنة واحدة أو مجموعة من المهن(David Seyi,2014,p.119)

٢) التعليم والتدريب المهني المزدوج Dual vocational education and training

"تعليم وتدريب لاكتساب المهارات العملية والمعرفة والفهم الضروريان للعمل في مهنة أو حرفة معينة أو مجموعة من المهن والحرف. (برنامج إصلاح التعليم الفني، ٢٠١٢م، ص٤)

كما يقصد بالتعليم المهني ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي، وإكساب المهارات والمعرفة المهنية، الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية؛ من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية، والزراعية، والصحية، والتجارية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والإنتاج، بحيث يكونون حلقة وصل مهمة بين الأطر الفنية العالية الذين تعدهم الجامعات والعمال غير المهرة الذين لم يتلقوا أي نوع من التعليم النظامي الفني، والمهني. (شادي حلبي، ٢٠١٢: ص٤٠٧)

٣) النظام الثنائي في التعليم الفني بألمانيا The dual system in technical education in Germany

هو نظام تعليم وتدريب مهني وفني يساعد في وجود علاقة متكاملة بين التعليم في المدرسة وعالم العمل، حيث تحدد المهن التي يتعلمها الفرد حسب حاجة السوق وبالتعاون الوثيق بين الاتحاد والولايات واتحاد أرباب العمل ونقابات العمال، وبالتالي تساعد الطالب علي مقابلة المعايير الموضوعة بواسطة العمل والتربية والصناعة والحكومة بنجاح.(BIBB, 2002: p.9-12)

وتتراوح فترة التعليم المهني بين عامين وثلاثة أعوام ونصف العام حسب نوع المهنة ومتطلباتها، أما المنهاج التعليمي فيتحدد تبعا لمتطلبات المهنة التي سيمارسها

المتدرب بعد تخرجه، ويتقاضى المتدربون اجرا لقاء عملهم خلال فترة التدريب (دائرة الصحافة والاعلام التابعة لحكومة المانيا الاتحادية، ١٩٩٨: ص٤٣٣)، ويتميز النظام الثنائي بأن الجزء الأكبر من التعليم لا يتم في المدرسة وانما في مواقع الانتاج بواقع ٦٥% من مدة الدراسة تقريبا.(BIBB, 2002: p.5-6)

ويتضمن التعريف الإجرائي في كل من التعليم الفني المزدوج و التعليم والتدريب المهني المزدوج والتعليم الثنائي في الدراسة الحالية في الجوانب التالية:

- التعليم الفني المزدوج

ويعرف التعليم الفني المزدوج بأنه اعداد فئة الفني في مجالات الزراعة والتجارة والصناعة والخدمات وتنمية الملكات الفنية لدي الدارسين، ويتم القبول في التعليم الفني بعد الحصول علي شهادة اتمام الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي.

- التعليم والتدريب المهني المزدوج

ويعرف التعليم والتدريب الفني المزدوج بأنه نظام يتمثل في الاتحاد بين مؤسستي احداهما عامة وهي المدارس الثانوية افنية والاخري مؤسسة خاصة وهي المصانع والشركات حيث يدرس الطلاب المعرفة النظرية للمدرسة مع التدريس العملي للمصانع والشركات لاكتساب المهارت العملية والميدانية في المهن التي تخصصوا فيها .

- النظام الثنائي في التعليم الفني بألمانيا

ويعرف التعليم الثنائي بأنه ذلك التعليم الذي يقوم بمشروعات انتاجية ذات صله متخصصة ويتم تمويل هذه المشروعات وأدارتها ومحاسبتها وفقا لقواعد التي يصدر بها قرار وزير التعليم كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الانتاج أن تستفيد من أمكانات هذه المدارس في رفع المستوي المهني لأصحاب المهن والحرف.

الدراسات السابقة:

تعرض الدراسة فيما يلي بعض الدراسات العربية والاجنبية ذات الصلة بمجال الدراسة الحالية والتي يمكن ان تساهم في القاء مزيد من الضوء علي كثير من المعالم المرتبطة بموضوع الدراسة بما يفيد الدراسة الحالية ، ويمكن تصنيف هذه الدراسات الي اولاً دراسات تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر بوجه عام ، ثانياً دراسات جمعت بين التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر والمانيا ، ثالثاً دراسات اجنبية تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في كلاً من المانيا والنمسا .

أولا: دراسات تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر بوجه عام

١- دراسة منذر المصري (٢٠١٠م) بعنوان "الاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب المهني والتقني".

هدفت هذه الدراسة علي تحليل استراتيجية التعليم والتدريب الفني والتقني في الدول العربية. وتوصلت إلي أن هذا النوع من التعليم والتدريب يعاني عناصر ضعف عديدة تعوق نموه وتطوره المأمول لتحقيق المطلوب منه في الوفاء بالاحتياجات التنموية المتنوعة، ولعل أبرز عناصر الضعف تكمن في غياب الاستراتيجيات الوطنية للمنظومة التدريبية. و مركزية منظومة التدريب الفني والتقني والحكومي في كثير من الأقطار العربية هو ضعف أليات المتابعة والمراقبة والتقويم والاعتماد لمؤسسات وبرامج التدريب والتعليم الفني والتقني. وتدني مكانة التدريب والتعليم الفني و التقني في أوساط المجتمع. وعدم نمو التدريب والتعليم الفني والتقني وتطوره بالحجم المناسب لحجم التوظيف ونوعه. وقصور معلومات سوق العمل مما يعوق إمكانية التنبؤ الدقيق بالاحتياجات. و أخيرا ضعف التمويل وعدم تنوع ألياته في مجال التدريب.

٢- دراسة اسماء عبد المؤمن (٢٠١١) بعنوان" العائد الاقتصادي والاجتماعي لمشروع مبارك كول للتعليم الفني الصناعي".

استهدفت الدراسة قياس العائد الاقتصادي لمشروع مبارك كول خلال مراحل تنفيذه، وقياس العائد الاجتماعي لمشروع مبارك كول خلال مراحل التنفيذ، وإكساب قيم العمل المنتج متمثلة في (احترام الوقت، التجديد، التعاون، القدرة في الاعتماد على النفس) وتنمية العلاقات الاجتماعية في بيئة العمل، إكساب المهارات الفنية المهنية المتمثلة في (اختيار المعدات والأدوات، تطبيق التكنولوجيا والمعلومات)، وتحديد الصعوبات التي تحول دون تطبيق مشروع كول للعائد الاجتماعي والاقتصادي، والتوصل لتصور تخطيطي لزيادة فاعليه العائد الاجتماعي والاقتصادي لمشروع مبارك كول

٣- دراسة حامد محـــمد عبد الحميد (٢٠١٢م) بعنوان "التعرف علي واقع التعليم الثانوي الزراعي في مصر وأهميته في محافظة الفيوم"

هدفت الدراسة إلي: الكشف عن أهم الأبعاد الثقافية والمجتمعية المؤثرة في التعليم الثانوي الزراعي والتعرف على آراء ومقترحات خبراء التربية والقائمين على ادارة التعليم الثانوي الزراعي حول كيفية مواجهة هذه الأبعاد وتأثيراتها.

منهج الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لموضوع الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

اشتملت العينة الأولى على (٦٦) خبيرًا تربويًا، والعينة الثانية على (٨٤) من القائمين على إدارة التعليم الثانوي الزراعي.

وأوضحت نتائج الدراسة: تناولت الدراسة التعليم الثانوي الزراعي في مصر وأهم الأبعاد الثقافية والمجتمعية المرتبطة به، والكشف عن المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة منه، مع تقديم نموذج لهذا النوع من التعليم في محافظة الفيوم وهى الحالة موضوع الدراسة.

٤- دراسة ماهر (٢٠١٣م) بعنوان" نظام التعليم المزدوج في مصر. دراسة كيفية في التحديات والفرص".

هدفت هذه الدراسة إلي إعطاء لمحة عامة عن الإنفاق الحكومي على التعليم التقني والمهني في مصر وكذلك بيان أهمية مبادرة نظام التعليم المزدوج في تعزيز المهن المهنية والتقنية في مصر وتوفير فرص عمل أفضل لخريجيها. وإلى أي مدى يتم ذلك فعلا في الواقع وأهم العوامل وراء استدامة هذا النظام.

كذلك أهم الدروس التي يمكن تعلمها من نظام التعليم المزدوج، كيف يمكن تكرارها من قبل تدخلات أخرى وكيف يتطور البرنامج في مراحله المتعددة، وبيان الأسباب التي تجعل طلاب المرحلة الإعدادية يفضلون الانضمام إلى نظام التعليم المزدوج على الرغم من أنها لا تنوي الاستمرار في الوظائف الفنية والمهنية.

وقد توصلت الدراسة إلي أن نظام التعليم المزدوج حقق نجاحا ملحوظا في تطبيق مبادئ نظام التعليم المزدوج كما هو مطبق في المانيا. وعلاوة على ذلك، أظهرت الدراسة قدرة التعليم المزدوج على سهولة الانتقال من المدرسة إلى العمل للشباب في مصر وقد تمثلت عوامل نجاح التعليم المزدوج في التقييم الإيجابي من أرباب العمل مما جعل لديهم استعدادهم لتمويل التعليم التقني المهني كما اتفق أرباب العمل على قبول بعض المتدربين في مكان عملهم، وتوفر لهم التدريب العملي أربعة أيام في الأسبوع إلى جانب التدريب النظري التي تلقوها في المدارس يومين في الأسبوع.

٥- دراسة عاصم البندي (٢٠١٤م) بعنوان" مخرجات التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل في مصر. المؤسسات المستفيدة بمدينة المحلة الكبرى أنموذجا".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة مخرجات التعليم الصناعي في مجال المعرفة والفهم ومتطلبات سوق العمل. وكذلك التعرف على مدى ملائمة

مخرجات التعليم الصناعي في مجال المهارات الذهنية ومتطلبات سوق العمل. بالإضافة إلي التعرف على مدى ملائمة مخرجات التعليم الصناعي في مجال المهارات العملية ومتطلبات سوق العمل. والتعرف على مدى ملائمة مخرجات التعليم الصناعي من حيث جودة المستوى النوعي للخريج ومتطلبات سوق العمل، من خلال رصد مدى تطابق ما تعلمه الخريج ومتطلبات سوق العمل.واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، توصلت الدراسة الي وضع تصور مقترح لكيفية ملائمة مخرجات التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل.

٦- دراسة مدحت شنوده (٢٠١٤م) بعنوان "التعرف على الأسس النظرية لنظام إعداد معلم التعليم الثانوي الفني الزراعي".

هدفت الدراسة إلي: تطوير إعداد معلمي التعليم الثانوي الفني الزراعي في مصر في ضوء الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال بما يتفق وظروف المجتمع المصري.

منهج الدراسة: وقد اعتمد الباحث على منهج جورج بيريداى الذي يتكون من أربع مراحل متميزة وهما الوصف الشرح والتفسير التحليل المقارن.

وأوضحت نتائج الدراسة: إلي تأخر واقع إعداد معلم التعليم الفني الزراعي في مصر الوقوف على مدى أهمية الإعداد والتدريب المهني لمعلم التعليم الفني الزراعي الوقوف على مدى أهمية الإعداد والتدريب التربوي لمعلم التعليم الفني.

٧- دراسة جمال فرحات علي (٢٠١٩) بعنوان " الشراكة بين مدارس التعليم الفني والمؤسسات الانتاجية (تحديات وخيارات)"

هدفت الدراسة علي اهمية الشراكة بين مدارس التعليم الفني والمجتمع التي باتت لاغني عنها وان الجهود الشعبية من اهم مصادر تمويل التعليم الفني ، استخدمت المنهج الوصفي للوقوف علي اهم التجارب المصرية في مجال الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الانتاجية ، استخدم الباحث الزيارة الميدانية لبعض المدارس

الموجودة داخل بعض المصانع الحكومية والخاصة واجراء مقابلة مع مديري هذه المدارس ومديري بعض المصانع ، وتوصلت الدراسة الي إن فكرة الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي وبين مؤسسات العمل والإنتاج هي فكرة قديمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ منذ العصور الوسطى .

٨- دراسة اميرة عبدالله حامد (٢٠٢٠) بعنوان " دور مدارس التعليم والتدريب المزدوج في تحسين كفاءة خريجي التعليم الثانوي الصناعي: دراسة حالة مدرسة إنديجو الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج"

هدفت الدراسة الحالية الي وضع تصور مقترح لتعظيم الفائدة من المدراس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج داخل المصنع بمحافظة الدقهلية في تحسين كفاءة خريجيها ، واستخدمت المنهج الوصفي حيث اتضحت خطواته من خلال التنظير لمفهوم الكفاءة الخارجية ، والتعريف بالتعليم الثانوي الصناعي واهدافه ، وتمثلت ادوات الدراسة في تطبيق الاستبانة من خلال عيناتين اولهما موجهة الي القائمين علي امر المدرسة والتي بلغ عددهم (١٧) والاخري موجهة الي طلاب المدرسة حيث تم التطبيق علي عدد (٥٨) طالباً ، وقد توصلت الدراسة الي وضع تصور مقترح لتحسين كفاءة خريجي المدارس الثانوية الصناعية من خلال مدارس التعليم والتدريب المزدوج (مدرسة داخل مصنع)

٩- دراسة (سامي فتحي عبدالغني ، (٢٠٢٠) بعنوان " تصور مقترح لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة "

هدفت الدراسة الحالية الي تحليل واقع العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل بمصر ، توضيح ابرز الجهود المصرية والنماذج التطبيقية لتقوية الروابط بين التعليم الفني وسوق العمل ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي خاصة اسلوبي المسح

والتحليل ، فضلا عن زيارة ميدانية لبعض المدارس الفنية كما عتمدت علي اسلوب استشارة الخبراء في بناء محاور التصور المقترح.

١٠- دراسة بيومي محمد ضحاوي واخرون ، (٢٠٢٠) بعنوان " مقارنة نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي بالتعليم المزدوج بمصر في تنمية بعض مهارات تنفيذ الملابس الجاهزة "

هدفت الدراسة الحالية الي الوقوف علي مميزات وعيوب كلاً من النظامين الفني الصناعي والمزدوج والتعرف علي اسباب عدم تعميم النظام الافضل ، واستخدمت الدراسة الاسلوب المقارن من خلال تحليل لمحتوي المنهج النظري والعملي لمادة الرسم الفني والتدريبات المهنية المطبقة ، شملت ادوات الدراسة استبيان استطلاع رأي نحو محتوي تحصيل الطالبات لكلا النظامي للمناهج المقدمة لهم ، توصلت نتائج الدراسة الي ان نظام التعليم المزدوج من المصادر الهامة التي تمدنا بالكوادر الفنية المدربة والقوي البشرية العاملة ، ونظام التعليم الصناعي لم يهتم بالشق العملي وتطبيقه وبالتالي لم يحقق الهدف الكامل من تدريسه .

ثانياً دراسات جمعت بين التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر والمانيا

١- دراسة أسماء أبو بكر (٢٠١٥م) بعنوان "التعليم المزدوج كمدخل للارتقاء بمخرجات التعليم الثانوي الفني وربطها بمتطلبات التنمية بمحافظة الوادي الجديد في ضوء التجربة الالمانية".

هدفت الدراسة إلي:

- التعرف علي طبيعة التعليم المزدوج وأهدافه وتحدياته ودوره في التنمية .
- التعرف علي الخبرة الالمانية في مجال التعليم المزدوج.

– التعرف علي متطلبات التنمية الشاملة وأهم البرامج التعليمية والتدريبية ذات الأولوية لتطبيق برامج التعليم المزدوج بمحافظة الوادي الجديد.

– وضع تصور مقترح لبرامج التعليم المزدوج في مجال انتاج وتصنيع البلح للارتقاء بمخرجات التعليم الثانوي الفني وربطها باحتياجات التنمية بمحافظة الوادي الجديد.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي وذلك لبلورة الجزء النظري الخاص بمفهوم التعليم المزدوج وأهدافه، وتوضيح الخبرة الألمانية في ذلك المجال، وتوضيح المجالات المختلفة للتنمية بمحافظة الوادي الجديد والتي يمكن أن يحقق التعليم المزدوج نتائج ملموسه فيها.

تمثلت نتائج الدراسة في الاهتمام بإعداد المعلمين في ضوء فلسفة التعليم المزدوج وعلاقته بسوق العمل ومتطلباته، وتوفير الكوادر الإدارية المدربة والمؤهلة لإدارة وتنظيم العمل في مدارس التعليم المزدوج.

٢– دراسة ، محمود ابو النور (٢٠١٥) بعنوان " نظم ربط التعليم الثانوي الفني الصناعي بسوق العمل : دراسة مقارنة في كل من المانيا الاتحادية والصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية وامكانية الافادة منها بمصر "

هدفت الدراسة الي ربط التعليم الثانوي الفني الصناعي بسوق العمل ، واستخدمت المنهج المقارن ، وتوصلت الدراسة الي تصور مقترح لربط التعليم الثانوي الفنيس الصناعي بسوق العمل في مصر من خلال الاستفادة من خبرات دول المقارنة .

٣– دراسة خالد صلاح حنفي محمود (٢٠١٨) بعنون " تطوير التعليم الثانوي الفني المصري في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة "

هدفت الدراسة الي ان التعليم الفني هو اساس لجهود التنمية في اي مجتمع من المجتمعات واهمية الدور الذي يمكن ان يقوم به هذا النوع من التعليم في دفع عجلة التنمية وتحقيق اعلي معدلاتها ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الي تحليل الادب التربوي والدراسات السابقة للتعرف علي واقع التعليم الثانوي الفني في مصر ، اوضحت نتائج الدراسة ان التعليم الثانوي الفني في مصر يعاني من العديد من المشكلات كضعف برامج التعليم الثانوي الفني مما يؤثر سلبا علي كفأءة خرجي هذا النوع من التعليم وعدم مؤوامته لمتطلبات سوق العمل .

٤ – دراسة عليا بنت علي العقيلي (٢٠١٩م) بعنوان: "التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)".

هدفت الدراسة إلي:

– هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظام التعليم العالي والمهني في ألمانيا والمملكة العربية السعودية في التعليم المهني والتقني ، والبحث العلمي ، وتمويل التعليم العالي) والحصول على معرفة دقيقة بالقوى والعوامل التي تؤثر على التعليم العالي والمهني.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المقارن باستخدام إدخال جورج بيريداي في الدراسات المقارنة

وأوضحت نتائج الدراسة: الي ان هناك اعتماد كامل في تمويل التعليم العالي السعودي ، كما أن هناك قصور في ربط التعليم الفني والمهني باحتياجات سوق العمل وذلك نتيجة عدم ربطه بالتعليم العالي، والبحث العلمي، كما يوجد قصور في برامج الربط بين البحث العلمي واحتياجات سوق العمل. وذلك نتيجة عدم تعاون الجامعة مع المؤسسات الصناعية العملاقة وعدم وجود شراكات فيما بينها في توظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع واحتياجات سوق العمل مما أدى إلى زيادة الفجوة بين مخرجات الجامعة. واحتياجات سوق العمل السعودي ، على عكس دولة

المقارنة (ألمانيا) التي تعنى بكل جوانب البرامج التي تخدم البحث العلمي وخدمة المجتمع وتلبية احتياجات سوق العمل.

مدي الاستفادة من الدراسات العربية:

– تأخر واقع اعداد معلم التعليم الفني والوقوف علي مدي اهمية الاعداد والتدريب التربوي الجديد.

– اعداد الأساليب الحديثة في اعداد المعلم وتدريبه بحيث يصبح مواكباً للمجالات الحديثة.

– التعرف علي مدي ملائمة مخرجات التعليم الفني في مجال المعرفة ومتطلبات سوق العمل.

– التعرف علي واقع التعليم الفني في الكشف عن اهم الابعاد الثقافية والمجتمعية المؤثرة في التعليم الفني.

– التعرف علي اراء ومقترحات خبراء التربية والقائمين علي ادارة التعليم الفني.

– التعرف علي دور التعليم الفني في خدمة المجتمع.

– التعرف علي اتجاهات الشباب نحو التعليم المزدوج من خلال معرفة مدي اقبالهم علي هذا النمط من التعليم.

– التعرف علي واقع نظام التعليم العالي والمهني في ألمانيا والمملكة العربية السعودية.

– التعرف علي طبيعة التعليم المزدوج، أهدافته وتحدياته ودوره في التنمية.

– التعرف علي دور التعليم الفني في تحقيق متطلبات سوق العمل.

– وقدمت الدراسات مجموعة من التوصيات قد تفيد في نجاح التعليم الفني المزدوج ومعالجة المعوقات التي تعيق تحقيق أهدافه.

– التعرف علي أهم المعوقات التي تعوق التعليم الفني بوجه عام والتعليم والتدريب المزدوج بوجه خاص.

– التعرف علي التعليم المزدوج في مصر ودراسة كيفيه التحديات والفرص.

– اعطاء لمحة عامة عن الأنفاق الحكومي علي التعليم الفني وكذلك بيان أهمية مبادرة نظام التعليم المزدوج في تعزيز المهن المهنية والتقنية.

– التعرف علي العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم الفني المزدوج.

– التعرف علي الاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب المهني المزدوج.

– التعرف علي تقويم التعليم والتدريب المهني المزدوج والوقوف علي نقاط القوة من حيث مخرجات ومدخلات العملية التعليمية.

– التعرف علي أهمية ضرورة تطبيق النظام المزدوج في التعليم الفني عند الاعداد لجميع المهن والحرف.

– التعرف علي دور التعليم الفني المزدوج في تحقيق متطلبات سوق العمل.

– وضع تصور لتقديم التعليم المزدوج بكفاءة بدءا من البعد الفلسفي الي المضمون.

– قدمت الدراسات مجموعة من التوصيات والمقترحات المبنية علي التعليم الفني المزدوج التي يمكن ان يستفيد منها الباحث في وضع تصور مقترح لزيادة فعالية التعليم الفني المزدوج والتغلب علي معوقاته .

ثالثاً دراسات اجنبية تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في كلاً من المانيا والنمسا

اولا : الدراسات التي تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا

١- دراسة Waheed Asghar & Sulaman Hafeez Siddi (2008): **بعنوان " التدريب المهني في باكستان: دراسة مقارنة لممارسات التلمذة الصناعية في البنجاب والدول الأوروبية "**

هدفت الدراسة إلي التعرف علي نظام التعليم والتدريب المهني والفني في ولاية البنجاب في باكستان وإجراء مقارنة بينه وبين نظام التعليم المزدوج في عدد من الدول الاوربية هي ألمانيا والنمسا وسويسرا واستخدمت الدراسة المنهج المقارن ومن أهم النقاط التي أشارت عليها الدراسة وجود بعض المميزات لنظام التعليم المزدوج في دول المقارنة **منها:**

- الاتجاهات الايجابية من الطلاب نحو ذلك النظام.
- المشاركة ما بين وزارة التعليم وسوق العمل والطلاب في هذا التعليم.
- تقويم الطلاب يتضمن الجانبين العملي والنظري.
- تأثره بالتغيرات الاقتصادية واحتياجاتها من التخصصات المختلفة كذلك المهارات التي يحتاجها لسوق العمل.

٢- دراسة Iftikhar Hussain Shah & others (2011): **بعنوان " دراسة مقارنة حول هيكل التدريب المهني لباكستان مع النموذج البريطاني والألماني"**

استهدفت الدراسة التعرف علي نظام التعليم المهني والفني في كل من ألمانيا وبريطانيا وباكستان بالمرحلة الثانوية، وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها انه علي الرغم من نجاح تجربة التعليم المزدوج في كل من المانيا وبريطانيا الا ان ذلك النظام من الصعب ان يحقق نجاحا في باكستان **نظرا لما يلي:**

- الحالة الاقتصادية للبلاد.
- الشركات غير قادرة علي القيام بعمليات التدريب.

– الجوانب النظرية لا يمكن تقديمها بصورة متكاملة مع النواحي التدريبية.

– من الصعب علي وزارة التعليم تقديم حوافز مادية للطلاب أثناء فترة الاعداد.

وبالتالي قامت الدراسة بعرض نموذج مقترح للتعليم المهني والفني يتناسب مع ظروف المجتمع الباكستاني.

– وجود فرص للطلاب للاختيار بين التخصصات المختلفة.

– حصول الطلاب علي عائد مادي اثناء فترة التعلم والتدريب.

٣– دراسة (Gregor Thurnherr & Debora Egli-Keller2012) بعنوان " مقارنة بين أنظمة المدارس في ألمانيا وليختنشتاين والنمسا وسويسرا ""

هدفت الدراسة الي مقارنة أنظمة المدارس في الولايات الفيدرالية الأربع ألمانيا (الولايات الفيدرالية بادن فورتمبيرغ ، بافاريا) ، النمسا (ولاية فورارلبرغ الفيدرالية) ، وسويسرا (كانتونات) سانت غالن ، تورجاو ، زيورخ) وإمارة ليختنشتاين . ويهدف إلى خدمة المهتمين بأنظمة المدارس في البلدان الأربعة والتعاون في سياق المشاريع الدولية ، استخدمت الدراسة المنهج المقارن ، وتوصلت نتائج الدراسة الي معرفة النظم المدرسية من الدول الشريكة خاصة مع البحث الدولي ومشروعات التبادل و يوضح مدى تعقيد مقارنة الأنظمة التعليمية المختلفة.

٤– دراسة (Dieter Euler 2013) بعنوان " "نظام التدريب المهني المزدوج في ألمانيا: نموذج للدول الأخرى"

هدفت الدراسة الي اقتراح بأن تقوم ألمانيا بتصدير نظام التدريب المهني إلى دول أخرى. و يجادل البعض بأن هذا من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة بينما يرى آخرون أنه وسيلة للحد بشكل كبير من معدل البطالة (الشباب). توصلت نتائج الدراسة الي انها أظهرت معظم تقييمات محاولات تصدير النظام الألماني القليل من الآثار طويلة المدى. على الرغم من الجهود الكبيرة من الجانب

الألماني ، إلا أن نظام التدريب المهني المزدوج كان كذلك تم اعتماده فقط من قبل عدد قليل من البلدان في أوروبا الوسطى.

٥- دراسة: (Ohiwerei & Others, 2013) بعنوان "دور التعليم المهني والفني في نيجيريا للتنمية الاقتصادية".

هدفت الدراسة الي التأكد من دور التعليم المهني والتقني للتنمية الاقتصادية في نيجيريا.

وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي في تحليل آراء المؤلفين الأكاديميين المختلفة.

وقد توصلت الدراسة الي النتائج التالية:

- هناك خللا في مناهج برامج التعليم المهني والتقني في نيجيريا.

- يمكن أن يتحقق دور التعليم المهني والتقني في التنمية الاقتصادية عندما تتم المحافظة علي كفاءة وفعالية التدريب.

- لا يمكن ان يحدث تطور اقتصادي في أي دولة بدون تعليم مهني حاد وفعال.

٦- دراسة (2013): (Ridvan Arslan & others) بعنوان " دراسة مقارنة: التحديات والفرص لأنظمة التدريب المهني المزدوج في الاتحاد الأوروبي"

هدفت الدراسة إلي عرض الخبرة الألمانية في مجال التعليم المزدوج إلي جانب مقارنته بالأنظمة الأخرى المتبعة في عدد من الدول بالاتحاد الاوربي هي ايطاليا وايرلاندا وتركيا وليتوانيا وسلوفانيا واستخدمت الدراسة المنهج المقارن ومن أهم النتائج التي توصلت لها ان من بين أهم الاسباب التي أدت لنجاح التعليم المزدوج بألمانيا هو تعاون سوق العمل مع المدارس والحكومة في محاولة انجاح ذلك النظام إلي جانب مسايرة ذلك التعليم لمتطلبات الانشطة الاقتصادية المختلفة بالدولة.

٧- دراسة (Santosh Mehrotra & Others, 2014) **بعنوان " إصلاح التعليم والتدريب المهني في الأعمال التجارية في الهند (الاحتياجات في الهند والدروس التي يجب تعلمها من ألمانيا)"**

هدفت الدراسة إلي وضع تصور مقترح للتعليم المهني المزدوج بالهند في ضوء الخبرة الالمانية في ذلك المجال، وقد اقتصرت الدراسة علي ثلاث مجالات هي صناعة السيارات والالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا انتاج المواد الكيميائية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقامت بتطبيق استبيان علي عينة من الشركات الهندية في تلك المجالات للتعرف علي مدي قبولهم لذلك النوع من التعليم وهل يمكن أن يقوم بحل المشكلات المهنية التي تقابلهم أثناء العمل، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن نسبة كبيرة من اصحاب الشركات قد لاقي ذلك النوع من التعليم استحسانهم بشرط أن يشاركوا في وضع المناهج الخاصة بذلك التعليم وأن يكون لهم السيطرة الكلية علي عملية التدريب المهني.

٨- دراسة (constant & outhers , 2014) **بعنوان "تحسين التعلم والتدريب المهني والتقني في إقليم كردستان"**

هدفت الدراسة الي ايجاد سبل لتحسين التعليم والتدريب المهني في إقليم كردستان، وذلك عن طريق برنامج الطموح الذي أطلعته حكومه كردستان لإصلاح التعليم الأساسي والثانوي لزيادة جودة توسيق فرص التعليم العالي المهني والتقني في الجامعات.

مع الأخذ بعين الاعتبار بان التعليم المهني الثانوي تأخر مخلفا وراءه العديد من الطلاب الذين لا يستطيعون مواصلة التعليم الثانوي دون الاعداد اللازم للتنافس في سوق العمل المتطور والاسهام في الاقتصاد حيث تناقض الالتحاق في التعليم المهني الثانوي حيث واجه الخريجون صعوبه في ايجاد عمل لهم.

وذلك لان البرامج المهنية في المدارس الثانوية المهنية لم تمنحهم المهارات المطلوبة من جانب أرباب العمل.

وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج لتحسين التعليم والتدريب المهني والتقني:

– اعتماد ثلاث مراحل لتنفيذ التحسينات (علي المدي القصير – المتوسط – والطويل)

– من ناحية الطلاب المهنيين والمناهج المهنية وتلبية الاحتياجات والتخصصات المهنية اللازمة للمدارس الثانوية المهنية.

٩- دراسة (Marco Althaus 2015) بعنوان " توظيف اللوبي المختص: الخيارات الوظيفية ومتطلبات صاحب العمل في ألمانيا"

هدفت هذه الدراسة الي تقديم دراسة شاملة لأماكن عمل جماعات الضغط الألمانية وتوقعات صاحب العمل للكفاءات. وتقدم رؤي حول المتطلبات الناشئة للقوى العاملة المؤهلة في سوق عمل متنوع. واستخدمت الدراسة منهج الكمية والنوعية لجمع البيانات ، استخدم مصادر متعددة للإحصاءات والدراسات الاستقصائية والحالات ، وتوصلت نتائج الدراسة الي تفاعلًا معقدًا للمؤهلات والمتطلبات. وتُظهر الإعلانات أيضًا تنوعًا وغموضًا كبيرًا ، مما يشير إلى أن الضغط يفتقر إلى تصنيفات وظيفية موحدة ومفردات مشتركة ثابتة.

١٠- دراسة (Christian Imdorf, Kristinn Hegna،Other 2015) بعنوان " النظم التعليمية والفصل بين الجنسين في التعليم: مقارنة ثلاث دول بين ألمانيا والنرويج وكندا"

هدفت الدراسة الي كيفية الإعدادات المؤسسية ومبادئ السياسة المضمنة فيها تؤثر على الالتحاق حسب الجنس في البرامج التعليمية؟ استنادًا إلى النظريات الحساسة للنوع الاجتماعي حول اختيار المهنة ، استخدمت الدراسة المنهج المقارن

،واستخدمت الدراسة الاستبانة كاداة بين الشباب وبيانات الفريق ، توصلت نتائج الدراسة الي أن البرامج المهنية أكثر فصلًا بين الجنسين من البرامج الأكاديمية (مثل الجامعات). يمكن للرجال ، أكثر من النساء ، تجنب البرامج المصنفة حسب نوع الجنس بالانتقال إلى التعليم الجامعي. وتؤثر الخلفية الاجتماعية والعمر الذي يتعين على الطلاب فيه اختيار العروض التعليمية على الانتقال إلى البرامج التعليمية الجنسانية بشكل عام .

١١- دراسة (Philipp Gonon2016) بعنوان "أصحاب المصلحة في نظام التعليم والتدريب المهني الألماني والسويسري دورهم في ابتكار التلمذة الصناعية على خلفية التعليم الأكاديمي".

هدفت الدراسة الي مقارنة أدوار أصحاب المصلحة في ألمانيا وسويسرا عندما يتعلق الأمر بتعزيز الابتكار في نموذج التلمذة الصناعية المزدوج. في كلا البلدين ، أصحاب المصلحة ذوي الصلة الذين يمثلون مختلف المهن ، وبمعنى أضيق ، الشركاء الاجتماعيين ، يشكلون بنشاط إصلاحات التعليم والتدريب المهني (VET). استخدمت الدراسة المنهج المقارن وتوصلت الدراسة الي أهمية وقيمة التعليم والتدريب المهني إلى إجماع شامل ، يتقاسمه جميع الفاعلين المعنيين. أساس هذا الإجماع هو أن النظام المزدوج تم فتحه بنجاح حتى الآن ويجب أن يستمر في فتح المسارات الوظيفية في الصناعة. التلمذة الصناعية هي بلا شك حجر الزاوية للرفاهية الاقتصادية في هذه البلدان ويمكن أن تترافق مع معدلات بطالة الشباب المنخفضة.

١٢- دراسة (Philipp Ulmer 2020 & others) بعنوان "تطوير معايير التدريب الوطنية – الجهات الفاعلة والإجراءات والتصميم في مقارنة أوروبية"

هدفت الدراسة الي عرض إجراءات تطوير معايير التدريب الوطنية في البلدان الستة المختارة بالإضافة إلى نظرة عامة على الجهات الفاعلة المعنية. و وصف

"نموذج التعاون في تطوير معايير التدريب الوطنية" على أساس الإجراءات في البلدان التي لديها نظام تدريب مهني مزدوج. واستخدمت المنهج المقارن ، وتوصلت نتائج الدراسة الي التفكير في الدوافع المحتملة للتعاون الدولي في مجال التدريب المهني و المساهمة في المناقشة النظرية فيما يتعلق بمفهوم الحوكمة و بالإضافة إلى اقتراحات من المناقشات في المؤتمر الدولي BIBB" معايير التأهيل – تعاون الدولة والشركاء الاجتماعيين في التدريب المهني

ثانيا : الدراسات التي تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا

١- دراسة (Lorenz Lassnigg 2012) بعنوان "التدريب المهني الأولي بين التنافسية والمتطلبات الاجتماعية والتعلم مدى الحياة – تحليل السياسات"

هدفت الدراسة الي معرفة الهياكل الأساسية والاتجاهات والميزات الخاصة لـــ التدريب المهني النمساوي و السمات الخاصة والاتجاهات في التدريب المهني الأولي ، توصلت نتائج الدراسة الي تتمتع النمسا بنظام تدريب مهني متطور للغاية يبدأ في وقت مبكر نسبيًا في المهن التعليمية للشباب. التي يتألف التعليم والتدريب المهني في المرحلة الثانوية من حوالي خمس جميع التلاميذ والطلاب في التعليم الرسمي.

٢- دراسة (Lukas Graf 2013) بعنوان "تهجين التدريب المهني والتعليم العالي في النمسا وألمانيا وسويسرا"

هدفت الدراسة الي تميز التدريب المهني المزدوج نفسه عن التدريب المهني في معظم البلدان الأوروبية الأخرى لأنه يدمج التدريب في المدارس والشركات على أساس وساطة وتنسيق مكثف بين الدولة وأصحاب العمل وممثلي العمال. في نموذج "الشركة المزدوجة" ، يلعب التدريب المهني العملي دورًا مهيمناً أكثر من التعليم الأكاديمي العام. التدريب والتعليم العالي ضروريان ، في أحسن الأحوال ، للاحتفاظ بالمكانة العالية للتدريب المهني المزدوج ، أو ، في أسوأ السيناريوهات . وتوصلت

نتائج الدراسة انه يمكن القول أن أنظمة التعليم في النمسا وألمانيا وسويسرا تتكون من مجالين تنظيميين منفصلين ، أحدهما للتعليم والتدريب المهني والآخر للتعليم العالي .٢ على مدى العقود الماضية ، أصبح هذا الانقسام المؤسسي موضع تساؤل بشكل متزايد. بالنظر إلى أن الانقسام التعليمي المذكور أعلاه يعيق تنقل الأفراد بين المجالات التنظيمية المعنية ، فإن التغييرات المؤسسية في العلاقة بين مجالات التعليم والتدريب المهني التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة النفاذية بين القطاعات تعتبر أساسية لتعزيز الحراك التعليمي والاجتماعي وفرص الحياة

٣- دراسة (Margarita Langthaler, 2015) بعنوان "تقل النظام النمساوي المزدوج للتعليم المهني إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. تحليل من منظور إنمائي"

هدفت الدراسة الي الاهتمام الدولي المتزايد بالنظام النمساوي المزدوج للتدريب المهني إلى ظهور اتجاه لنقل هذا النظام ، أو أجزاء منه ، إلى دول أجنبية بما في ذلك البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. تحلل هذه الورقة الاتجاه من منظور تنموي.

بعد مخطط تاريخي للتعليم المهني في التنمية الدولية ومناقشة الاتجاهات العالمية الحالية في التعليم المهني ، تتوسع الورقة في نقل النظام المزدوج من منظور نظري وتجريبي. ثم ينتقل ليصف النظام النمساوي المزدوج للتدريب المهني. في الجزء التجريبي ، الورقة أولاً يفحص الوضع الراهن لاتجاه الانتقالات وكذلك اللاعبين الرئيسيين وإمكانيات التمويل والنهج ودروس الخبرة والتحديات.

يتم تحليل النتائج لاحقًا من منظور تنموي. أخيرًا ، يتم تقديم توصيات حول كيفية تعزيز الأثر الإنمائي. وتخلص الورقة إلى أنه في حين أن أنشطة التحويل الحالية تستجيب بشكل جيد للعديد من المعايير التي حددها التعاون الإنمائي النمساوي ، هناك

عدد من الأنشطة المفتوحة تظل الأسئلة حول الاستدامة والتأثير المنهجي والتحيز الاقتصادي ، من بين أمور أخرى.

٤- دراسة (Wolfgang Bliem, & others 2016) بعنوان "تدريب مهني مزدوج في ألمانيا وليختنشتاين والنمسا وسويسرا"

هدفت الدراسة إلى تزويد المؤسسات والأفراد الذين يخططون وينفذون مشاريع وبرامج التدريب المهني كمصدر للمعلومات وأساس لمناقشة العناصر التي يمكن تنفيذها بأي شكل في سياقات أخرى. استخدمت الدراسة المنهج المقارن . وتوصلت نتائج الدراسة الي ان الأنظمة المجاورة تحتاج الي مزيد من التدريب والمعلومات المتطلبة لسوق العمل . ترتبط أنظمة التدريب المهني دائمًا ارتباطًا وثيقًا بالأنظمة الأخرى، بفضل التدريب الموجه نحو الممارسة والمتعلق بسوق العمل ، ينجح الشباب من الأنظمة المزدوجة بشكل جيد في دخول عالم العمل.

٥- دراسة (Steiner, Karin& others 2017) بعنوان "الاتجاهات والاحتياجات في التوجيه التعليمي والمهني النمساوي"

هدفت الدراسة الي تحديد الاحتياجات الحالية والمتوسطة الأجل والاتجاهات في التعليم والتدريب . واكتساب معرفة متعمقة للتحديات والنهج والاحتياجات من حيث المعلومات ، والفئات المستهدفة ، والتواصل ، والتعاون ، وما إلى ذلك في الإرشاد التعليمي والمهني في النمسا استخدمت الدراسة المناهج الكمية والنوعية لجمع البيانات، واستخدمت الدراسة اداة اجراء استطلاع علي الانترنت ، وتوصلت نتائج الدراسة الي كانت النتائج المبنية على الاستطلاعات وتحليل الأدبيات كلها مفيدة للغاية. العدد الكبير من الردود في الاستطلاع عبر الإنترنت والمقابلات مع خبراء من مختلف مجالات الإرشاد التربوي والمهني توفر رؤية جيدة للقضايا الحالية وظروف الإطار. أنها تظهر صورة متسقة بشكل عام للتوجيه التربوي والوظيفي

الحالي وفيما يتعلق بتقييم التطورات المستقبلية في النمسا. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الاتجاهات المحددة تتماشى مع أهداف استراتيجية التوجيه مدى الحياة للنمسا.

٦- دراسة (Dietmar Frommberger und Johannes & others 2018) بعنوان "المدرسة الثانوية المهنية في النمسا"

هدفت الدراسة الي ان التدريب المهني في النمسا يقوم بدور قوي ومتزايد للتدريب المهني المدرسي بدوام كامل ونظام مزدوج معترف به. بالنسبة لكل من ركيزتي التدريب المهني ، كانت هناك مناقشات وتطورات متزايدة في السنوات الأخيرة تهدف إلى الانتقال إلى قطاع التعليم العالي والارتباط به. توصلت نتائج الدراسة تؤدي المدرسة الثانوية المهنية وظيفة تعويضية ، وبالتالي فهي مثال جيد جدًا لموضوع "النفاذية". يتم إجراء التغيير في نظام BHS بشكل أساسي من قبل الشباب الذين أكملوا تعليمهم في المرحلة الإعدادية حتى نهاية التعليم الإلزامي (في النمسا فقط حتى نهاية الصف التاسع) في المدرسة الإعدادية الجديدة ، Hauptschule سابقًا. هذا النوع من المدارس هو بجوار نوع المدرسة النحوية ويحضره أولئك الذين (لم يتمكنوا) من التحول إلى المدرسة النحوية بعد المدرسة الابتدائية. في هذا الصدد ، تمثل BHS فرصة بديلة لمزيد من التعليم والتقدم للشباب الذين لا يلتحقون بالمدارس النحوية. يتم الحصول على مؤهل مهني معترف به للغاية هناك ، بالإضافة إلى مؤهل الالتحاق بالجامعة. اكتسب ما يسمى بامتحان النضج المهني (التدريب المهني مع Matura) أهمية خاصة للنظام المزدوج. بالإضافة إلى المؤهل المهني ، يمكن للمتدربين الحصول على مؤهل الالتحاق بالجامعة.

٧- دراسة (Margarete Schramböc 2020) بعنوان "نظام التلمذة الصناعية النظام المزدوج للتعليم والتدريب المهني في النمسا"

هدفت الدراسة الي ان التلمذة الصناعية تقليدية وهي في نفس الوقت شكل حديث للغاية من التدريب المهني. يوفر الجمع بين التدريب في الشركات والمدارس المهنية الأساس لمهنة مهنية ناجحة. ويتعلم المتدربون في شركات التدريب المهارات المهنية مباشرة في الواقع الاقتصادي وريادة الأعمال. وتوصلت نتائج الدراسة الي الأنشطة الخاصة بمهنتهم بشكل مستقل، تساهم بشكل حاسم في التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للشركات النمساوية، يجب أن يستجيب نظام التعليم والتدريب المهني الحديث بسرعة ومرونة للمتطلبات الجديدة في الاقتصاد ، والتطورات التقنية ، ولا سيما الاتجاهات الكبرى في مجال الرقمنة والاستدامة و البيئة في عمليات العمل والإنتاج.

مدي الاستفادة من الدراسات الاجنبية:

- اعطاء خلفية نظرية عن التعليم الفني المزدوج بألمانيا.
- التعرف علي العناصر الرئيسية المكونة للنظام وتحديد أوجه القوي والضعف بها مع الاستفادة بعناصر القوي.
- التعرف علي أهمية تحسين المكانة الاجتماعية للتعليم الفني المزدوج بألمانيا مع أهمية ربطة بالتعليم العام والمهني.
- التعرف علي أهم آليات نجاح التدريب بالشركات في التعليم الفني المزدوج بألمانيا.
- المشاركة ما بين وزارة التعليم وسوق العمل.
- دور التعليم المهني والفني في التنمية الاقتصادية.
- الألتزام بنظام التدريب في المنشآت الاقتصادية.

– اشراك المهنيين من الخريجين في مجال الخدمة المجتمعية المحلية.

– أهمية وجود قوانين وتشريعات تحكم مختلف جوانب العملية التعليمية تتضمن تحديد شروط القبول بالشركات في القيام بالتدريب وتحديد أدوار القائمين عليه وبنود عقد التدريب.

– أهمية مشاركة جهات مختلفة في تمويل وأداره التعليم والتدريب من المصانع والشركات وأصحاب الأعمال والموظفين والاتحادات المهنية والولايات والحكومات الفيدرالية.

– التأكيد علي أهمية الدراسات والبحوث المرتبطة بدراسة متطلبات سوق ومتطلبات كل مهنة في نجاح وتطوير النظام المزدوج بألمانيا.

– التعرف علي أهمية الوحدات المبنية علي الكفاءات في نجاح النظام المزدوج مع العمل علي تلاشي مختلف المعوقات المرتبطة به.

– التعرف علي أهمية مشاركة الحكومة في تمويل التدريب في الشركات.

– ابراز أهمية التعليم المزدوج للشباب والشركات.

– تميز التدريب المهني في النمسا بدور قوي ومتزايد للتدريب المهني في المدارس

– تتمتع النمسا بنظام تدريب مهني متطور

– تعزيز الابتكار بنموذج التلمذة الصناعية .

– تشكيل بدائل الاصلاح حيث يتم تسليط الضوء علي الجهات الفاعلة خارج الدولة كعنصر مهم للاصلاح في التعليم والتدريب المهني

– الحاجة الي التوجيه التربوي والوظيفي

– تساهم الانشطة الخاصة بشكل حاسم للتنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للشركات النمساوية

التعليق العام علي الدراسات السابقة:

بعد عرض الدراسات السابقة العربية والاجنبية اتضح ان التعرف علي التعليم الفني بألمانيا وبوجه خاص التعليم الفني المزدوج وأهميته وإمكاناته قد لاقي اهتماما كبيرا علي المستوي الدولي حيث تسعي مختلف الدول الي دراسة هذه النظام والاستفادة منه في تطوير انظمته التعليمية والتدريبية مما يجعل الاهتمام بدراسة التعليم الفني المزدوج وبخاصة التعليم الفني المزدوج منه في ضوء هذا النظام بألمانيا مهمة قومية نظرا لما هو متوقع منه في اعداد افراد قادرين علي المنافسة وتحقيق عنصر الجودة علي كافة الأصعدة المحلية والقومية والدولية.

وبعد استعراض هذه الدراسات يمكن القول أنها جاءت متنوعة في تناولها في التعليم والتدريب المهني المزدوج مع التركيز علي الدراسات التي تربط بينه وبين سوق العمل – كما توجد دراسات تناولت التعليم المزدوج كمدخل للارتقاء بمخرجات التعليم الفني مع التركيز علي الدراسات التي تناولت التعليم المزدوج في ضوء بعض الخبرات والاتجاهات العالمية ومنها المانيا والنمسا.

وهناك دراسات تناولت التعليم الفني المزدوج بألمانيا ومقومات نجاحه علي كافة الأصعدة.

ويمكن القول بأن هذه الدراسات أفادت الدراسة الحالية في جوانب متعددة كان لها دورا واضحا في بلورة الدراسة الحالية **وتتمثل في:**

– الغالبية العظمي من الدراسات أكدت في اطارها النظري وبعض نتائجها اهمية التعليم والتدريب المهني المزدوج .

– تعددت الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت التعليم الفني المزدوج بألمانيا والنمسا كما تعددت الدوريات التي تنشر ابحاثا لدراسات مرتبطة بهذا النوع من التعليم وهذا يضفي اهتماما عالميا مما يتطلب التعرف عليه والاستفادة منه.

– أكدت غالبية الدراسات في اطارها النظري علي أهمية تطوير النظم التعليمية وبوجه خاص التعليم والتدريب المهني المزدوج وهذه الدراسات مطلوبة حيث ان غالبية الدول في حاجة الي تقويم انظمتها التعليمية والمشكلات التي تعوق كل عنصر من عناصر هذه الأنظمة عن تحقيق فعاليته القصوى وعلاقته بالعناصر الأخرى حتي يمكن مواجهة هذه المشكلات في صورة متكررة وتقليل الهدر المادي والبشري وتحويل هذه الأموال الي مشروعات أخري.

– وهناك دراسات تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا وأفادة الدراسة بما يلي :

– أكدت اغلبية الدراسات في النمسا علي تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج وذلك من خلال التحديث المستمر للشبكة التلمذة الصناعية والمهنية .

– التلمذة الصناعية اساس لمزيد من التدريب المهني

– اهتمام الحكومة الفيدرالية النمساوية في رفع مستوي التدريب المهني في النمسا وكذلك ابراز اهميته للشركات والشباب .

– تميز التدريب المهني المزدوج بأنه يدمج التدريب في المدارس والشركات .

– حددت الحكومة الفيدرالية النمساوية هدفاً يتمثل في رفع مستوي التدريب المهني في النمسا وابراز اهميته ايضا للشركات و الشباب

– تزويد المؤسسات والافراد الذين يخططون وينفذون مشاريع وبرامج التدريب المهني كمصدر للمعلومات.

– تطور البعد الدولي للتعليم ليصبح احد الأطر المرجعية الرئيسة في تطوير التعليم في جميع انحاء العالم.

– توقيع استراتيجية للمجلس الاوروبي في عام ٢٠٠٠م تنص علي زيادة الوعي بأهمية جودة التعليم من اجل المنافسة الاقتصادية .

وعلي الرغم من الاستفادة من الدراسات السابقة الا ان الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسات **في عدة جوانب منها:**

أ- الاختلاف في المشكلة والهدف:

تختلف الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في المشكلة والهدف حيث هدفت بعض الدراسات العربية الي ان التعليم المزدوج مدخل للارتقاء بمخرجات التعليم الفني بينما تناولت دراسات اخري بعض جوانب التعليم المزدوج بألمانيا وسويسرا وباكستان والهند والمملكة العربية السعودية ، في حين أن الدراسة الحالية تناولت مقارنة التعليم والتدريب المهني في مصر في ضوء التعليم والتدريب المهني المزدوج بألمانيا والنمسا .

بعض الدراسات تناولت واقع التعليم الفني في مصر بينما ركزت بعض الدراسات الأخرى علي تقويم بعض جوانب التعليم والتدريب المزدوج في مصر مثل دراسة ماهر، ودراسة أسماء عبد المؤمن والتي هدفت الي التعرف علي العائد الاقتصادي والاجتماعي لنظام التعليم المزدوج في مصر، واخيرا دراسة منذر المصري التي هدفت الي تحليل الاستراتيجيات العربية للتعليم والتدريب المهني.

اما دراسة اميرة عبدالله(٢٠٢٠) هدفت الي وضع تصور مقترح لتعظيم الفائدة من المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج في حين هدفت دراسة (سامي فتحي، (٢٠٢٠) لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر .

وهناك بعض الدراسات علي الرغم من تشابها مع الدراسة الحالية في تناولها للتعليم الفني المزدوج في مصر إلا أنها اختلفت مع الدراسة الحالية من حيث المشكلة والهدف حيث هدفت دراسة (ردفان وآخرون(٢٠١٤) الي عرض الخبرة الألمانية في مجال التعليم المزدوج ومقارنته بانظمة اخري ، وتشابهت ايضا دراسة (كونستانت وآخرون،(٢٠١٥) فهدفت الدراسة الي تحسين التعليم والتدريب المهني والتقني في

اقليم كردستان، وأفادت الدراسة الي ان نظام التعليم في اقليم كردستان وضع برامج لأصلاح التعليم الأساسي بزيادة جودة فرص التعليم العالي الجامعي.

ب- الاختلاف في المنهج:

استخدمت غالبية الدراسات السابقة المنهج المقارن أو المنهج الوصفي التحليلي وبعضها استخدمت المناهج الكمية والنوعية لجمع البيانات ، فقد استخدمت المنهج المقارن مثل الدراسة الحالية ودراسة (ردفان وآخرون،(٢٠١٤) ودراسات اجنبية كثيرة استخدمت المنهج المقارن ، إلا أن هذه الدراسات السابقة قد اختلفت مع الدراسة الحالية في الحدود والمنهج والهدف.

ج- الاختلاف في الحدود:

في الدراسة الحالية تختلف مع الدراسات السابقة في حدود الدراسة وان كانت تشابهت بعض الشيء مع كثير من الدراسات السابقة في الحدود .

مدي الاستفادة من الدراسات السابقة:

المتتبع لاستراتيجيات إصلاح التعليم في مصر بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة - استراتيجية برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر (٢٠١٢ - ٢٠١٧)، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠).

يلاحظ مدي الاهتمام بضرورة إصلاح التعليم الفني والمهني بوصفه هو قاطرة التنمية في الفتة الحالية من خلال إكساب الشباب مقومات ثقافة العمل الريادي الحر. ومن ثم فالأمل معقود عليه في حال إصلاحه في مواجهة ظاهرة البطالة بين الشباب المصري والبالغة ١٧.٣ % وفقا لأخر الإحصائيات الواردة في الاستراتيجيات السابقة عام (٢٠١٩) وهذا ما حاول البحث الحالي إبرازه من خلال محوري الدراسات السابقة وقد أفاد البحث الحالي من هذه الدراسات في الإطار النظري وفي تحديد بعض مصطلحات الدراسة. ويحاول البحث الحالي أن تأخذ منحني جديداً جديدا

في إبراز دور التعليم الفني المزدوج، بما يتميز به من سمات، في إكساب الشباب مقومات ريادة الأعمال والتي بدورها يمكن أن تساهم في ان تجعل الشباب يقدر قيمة العمل الحر ومن ثم يمكن الحد من ظاهرة البطالة بينهم.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي :-

- تقدم الدراسة الحالية دراسة مقارنة للتعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء خبرات دول المقارنة المانيا والنمسا .

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج كدراسة مقارنة مع الدول التي طبقت النموذج المزدوج .

- الاستفادة من خبرات الدول المقارنة المانيا والنمسا وكيفية تطبيق نموذج التعليم التدريب المهني المزدوج من خلال تطبيق اجراءات المنهج المقارن املا في الاستفادة من خبراتهم في تطبيق نموذج التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر

كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فيما يأتي:

١- اختيار منهج الدراسة والأساليب المناسبة لتفسير نتائج الدراسة وتحليلها.

٢- الاطلاع علي الاتجاهات المحلية والعربية والعالمية المعاصرة عن التعليم والتدريب المهني المزدوج.

٣- التعرف علي بعض المشكلات التي يعاني منها التعليم والتدريب المهني المزدوج محليا وعالميا.

الخطوات الاجرائية للدراسة:

تسير الدراسة الحالية وفقاً لما يلي :

الخطوة الاولي: تشمل تحديد الاطار العام للدراسة والذي يتضمن : مقدمة الدراسة ، مشكلة الدراسة ، اسئلة الدراسة ، اهداف الدراسة ، أهمية الدراسة ، مصطلحات الدراسة ، حدود الدراسة ، منهج الدراسة ، الدراسات السابقة ، والتعليق عليها ، الخطوات الاجرائية للدراسة ، وهذا ما يتضمنه الفصل الاول .

الخطوة الثانية: تشمل الاجابة علي السؤال الاول"ما هو الاطار المفاهيمي للتعليم والتدريب المهني المزدوج " ويتضمن رؤية كاملة عن التعليم والتدريب المهني المزدوج ومن خلال توضيح ماهيته ، فلسفته ، واهدافه ، وحجمه ، واهم البرامج والمشكلات ، وهذا ما يتضمنه الفصل الثاني .

الخطوة الثالثة: تشمل الاجابة عن السؤال الثاني " ما هي ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا الاتحادية" وذلك من خلال التاريخ ،والأهمية ،ونظام التعليم والمناهج،والقوي ،والعوامل المؤثرة، وهذا ما يتضمنه الفصل الثالث .

الخطوة الرابعة: تشمل الاجابة عن السؤال الثالث " ما هي ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا " وذلك من خلال التاريخ ،والأهمية ،ونظام التعليم والمناهج،والقوي ،والعوامل المؤثرة، وهذا ما يتضمنه الفصل الرابع .

الخطوة الخامسة: تشمل الاجابة عن السؤال الخامس" عرض أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج في ألمانيا الاتحادية ونظام التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا" وذلك من خلال التاريخ ،والأهمية ،ونظام التعليم والمناهج،والقوي ،والعوامل المؤثرة، وهذا ما يتضمنه الفصل الخامس.

الخطوة السادسة: تشمل الاجابة عن عن السؤال الرابع " ما هي ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في جمهورية مصر العربية" وذلك من خلال التاريخ ،والأهمية ،ونظام التعليم والمناهج،والقوي ،والعوامل المؤثرة ، وهذا ما يتضمنه الفصل السادس .

الخطوة السابعة: تشمل الاجابة عن السؤال" ما هو التصور المقترح لتطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء خبرة ألمانيا الاتحادية والنمسا" وذلك من خلال نتائج الدراسة والمقترحات التي توصي بها الدراسة، وهذا ما يتضمنه الفصل السابع .

الفلسفات التربوية ونظرتها للتعليم المهني:

أغلب المجتمعات والفلسفات عملت على تقسيم مجتمعاتها إلى طبقات، ومن يقوم بالأعمال المهنية هم الطبقة الدنيا من المجتمع، والطبقة العليا هم المفكرين وأصحاب العقول والفلاسفة، وامتدت آثار هذه الفلسفات وخصوصاً الفلسفة اليونانية إلى مجتمعاتنا العربية، حيث يعتبر التعليم المهني حديث العهد مقارنة بالتعليم الأكاديمي، وكانت جميع الدول العربية تتوسع في التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني من خلال افتتاح الجامعات والمدارس وتخريج الكم الهائل من الأفراد، وواجهت هذه الدول تزايد البطالة بين صفوف الشباب لعدم قدرتها على استيعاب خريجيها من التعليم الأكاديمي، فاتجهت إلى التعليم المهني باعتباره المحرك الوحيد للعجلة الاقتصادية المستدامة، ويقلل من الاعتماد على العمالة الوافدة، وبالرغم من الإصلاحات التي تجريها الدولة بجميع طاقاتها وتضافر مؤسساتها إلا أن هذا التعليم ما زال التحاق الذكور والإناث به قليل، لعدم توفر نظره مستقبلية للملتحقين به، وعدم ربطه بالشكل الجيد في سوق العمل وفي التعليم العالي، وما لاشك فيه أن الطبقية ما زالت سائدة في مجتمعاتنا العربية بتكريس التعليم والتدريب المهني للطبقات الفقيرة من المجتمع.

اهمية التعليم والتدريب المهني المزدوج.

اهمية التعليم الزراعي

– فقدان الأمن الغذائي في معظم دول العالم الثالث ومنها وطننا العربي وظهور المجاعـــات في الدول الأكثر تخلفاً في قطاعها الزراعي، الأمر الذي جعل المسئولين المخلصين ينتبهـــون إلى الاهتمام الجدي بالفنيين الزراعيين وتوفير مستلزمات عملهم.

– اعتبار أن المسألة الأساسية التي تواجه الوطن العربي بشكل عام هي مسألة تأمين الغـــذاء بالكمية والنوعية المناسبة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية.

– التغيرات الايجابية التي حدثت في مختلف طرق وأساليب الإنتاج الزراعي والتي أدت إلى إمكانية إنتاج كمية أكبر من الغذاء من مساحة أقل من الأراضي وذلك بفضل المنجزات التـــي قدمها المهندسون الزراعيون والتي أدت إلى تحسين نوعية الإنتاج وتقليـــل الجهـــد العـــضلي المستخدم وتامين المكننة الحديثة والمناسبة وتوفير المخصبات الزراعية وتطوير مـــستلزمات وقاية النبات من الآفات التي تهدده واستنباط أصناف عالية الإنتاج تلائم ذوق المستهلك وتقاوم الأمراض التي تسبب التلوث في الإنتاج(المنظمة العربية، ١٩٨٧، ص٣٠)

اهمية التعليم الصناعي

يعتبر التعليم الثانوي الصناعي في الدول المتقدمة جسراً بين عالم التعليم وعالم العمل. كما يعد أداة لزيادة دافعية التلاميذ على التعلم –من خلال تنمية ميولهم واستعداداتهم المهنية–، ولاستمرارهم في التعليم والحيلولة دون تسربهم. وبهذا، فهو يساعد الأفراد على التكيف مع احتياجات سوق العمل، ويقلل من تكلفة تدريب

التلاميذ بعد تخرجهم من المدرسة الثانوية الصناعية (Institute for Public Policy Research, 2013, p. 7)

– اعتباره مصدراً اساسياً من مصادر توفير العمالة الماهرة والتي تعتمد على التقنية والتكنولوجيا الحديثة في أساليب الإنتاج، وهى المحرك الأساسى للنمو الاقتصادي بامتالكه القدرة على تأهيل الأفراد ليصبحوا ذوى مهارات تنافسية دائمة التغيير والتجدد المعرفى في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة .

– إعداد خطة استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الثانوى الفني الصناعى المتقدم في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، تفيد الجهات المسئولة عن التعليم المصرى في وضع بدائل استراتيجية لتطويره وإحداث التغيير المنشود به في المستقبل .

– تزويد المسئولين عن التعليم الثانوى الفني الصناعى المتقدم بضرورة تطويره ليصبح أكثر موائمة لمتطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال تنمية قدراتهم الإبداعية ورفع أدائهم الكيفى ليواكب التغيرات في بيئة العمل الجديدة.(ولاء محمود، ٢٠١٩، ص١٠).

اهمية التعليم التجاري

يعتبر التعليم الثانوي التجاري من المصادر المهمة التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة، حيث يهدف إلي اعداد القوي البشرية لمزاولة الأعمال المالية والتجارية والكتابية وتنظيم فعاليات الانتاج وتوزيعه(المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ١٤٠٣، ص١)

اهداف التعليم والتدريب المهني المزدوج:

اهداف التعليم الزراعي

إن أكثر التوجه الطلب على التعليم الأكاديمي وانخفاضه على التعليم المهني بشكل عام والزراعي بشكل خاص وهذا يعود إلى طبيعة المستويات التعليمية أو الاجتماعية وربما مستويات الدخل التي يعتقد الطلبة وأولياء الأمور أن التعليم الأكاديمي يضمنها بشكل أفضل من خلال ارتباطه بالتعليم العالي ذلك التعليم الذي يزداد الطلب عليه مصحوبا بضغوط اجتماعية لا سيما وان خدمات التوجيه والإرشاد التعليمي والمهني ضعيفة بشكل عام خلال النظام التعليمي وخارجه أما التعليم الثانوي المهني فينعكس فيه الحال إذ انه يقود في اغلب الأحوال إلى ممارسة العمل ضمن مستويات العمل الأساسي ونادرا ما يقود إلى التعليم الجامعي مما يجعلهم يحجمون عن الالتحاق به، كما أن الخريجين يعزفون عن العمل في القطاع الزراعي بسبب تدني الفوائد المتحققة في القطاع الزراعي وتدني الأجور بالنسبة للعاملين في القطاع الزراعي مع توفير الأيدي العاملة بأجور رخيصه نسبيا كما أن اعتماد الخريجين بشكل رئيسي على التوظيف في القطاع الحكومي وعدم التخطيط السليم لأعداد الخريجين من التخصصات المختلفة مما أدى إلى ظهور بطالة في بعض التخصصات (السائح، ١٩٨٨، ص٦١)

– إتاحة الفرص للطلبة كي يتعرفوا على الأعمال الزراعية والمزارع العامة والخاصة وتعريفهم بالقوانين والأنظمة التي تحكم أعمالهم وخدمة المجتمع

- إتاحة الفرص للطلبة لمتابعة تحصيلهم العلمي وذلك من خلال رفع مستوياتهم العلمية والعملية(زيدان، ١٩٨٣، ص٢٢٧)

– معرفة الطالب بالمشكلات التي تواجهها المؤسسات العاملة في مجال الإنتاج الزراعي.

- اكتساب الطلبة مهارات استخدام الآلات الزراعية المتنوعة ذات العلاقة بحيث يستطيعون التكيف مع تقنيات العصر الحديث ومستجداتها المستمرة.

- اكتساب الطلبة للمفاهيم والمعارف من خلال التعرف على المصطلحات والرموز المستعملة في الحقل الزراعي.

- تنمية الاتجاهات الايجابية التي تؤدي بالطلبة إلى ممارسة قواعد السلوك المهني المتفقة مع قيمنا لخدمة الوطن وتطويره والمساهمة في تقدم المجتمع وتطويره واحترام قيمه ولاسيما المجتمع الريفي.

- تنمية اتجاهات الطلبة في إتباع المنهج العلمي في التفكير والاستنتاج واتخاذ القرارات ومعالجة المشكلات في شتى المواقف.

- تشجيع الطلبة على البحث المستمر عن المعرفة و من مختلف مصادرها.

- رفع مستوى الأداء لدى الطلبة عن طريق فتح قنوات الاتصال مع المجتمع المحلي

- استعمال الأدوات الزراعية والتعامل مع النباتات بدقة وبطريقة سليمة وإدراك الطلبة لأهمية الموارد الزراعية والاستغلال الأمثل لها لتلبية حاجات المجتمع غير المحدودة.

- إعداد المهنيين للمهن الزراعية التطبيقية وتزويدهم بالخبرات المتخصصة والثقافة العلمية في ضوء قدراتهم من ناحية وتجاوبهم مع حاجات المجتمع المحلي القائمة والمنتظرة من ناحية أخرى(إبراهيم، ٢٠١٦، ص٣).

- ممارسة مختلف الأعمال الزراعية واستخدام وصيانة مختلف الأجهزة والآلات المستخدمة في الإنتاج الزراعي.

- إعداد المشاريع الزراعية وتقييم نتائجه ومعرفة صافي الأرباح والخسائر وعمل الميزانية العمومية بطرق علمية.

- اكتساب مهارة استخدام الآلات والأدوات الزراعية والتعامل معهـــا وخـــصوصا التـــصنيع الزراعي ومنتجات الألبان.

- الإلمام بالمفاهيم والمصطلحات والمعارف الزراعية التي تشكل ثقافة للمتخرج للتعامل مـــع التقنيات الحديثة المستخدمة في الزراعة

- إدارة مشروع زراعي متكامل ومسك الدفاتر الخاصة به(وزارة التربية والتعليم العالي، الإدارة العامة للتعليم المهني، ٢٠٠٢، ص ص٢-٤).

اهداف التعليم الصناعي

- إعداد العمال الماهرين في شتي المجالات الصناعية والهندسية والحرفية تلبية لحاجات العمل المختلفة والاسهام في خطط التنمية .

- إكساب الطلاب المفاهيم والمعلومات النظرية والتطبيق بين العلم والعمل .

- إكساب الطلاب القدرة علي أداء العمليات الصناعية حسب الأصول الفنية الصحيحة.

- إكساب الطلاب العادات السلوكية الصحيحة المتصلة بممارسة المهن الصناعية كمنع الفواقد ومراعاة اسس الاقتصاد والسلامة .

- تنمية الاتجاهات والقيم السليمة لدي الطلاب من حيث احترام العمل وتحمل المسؤولية والعمل الجماعي والابداع الفردي .

- تهيئة الطلاب للاندماج والمشاركة الحية في محيط العمل الذي سيصبحون اعضاءاً فيه.

- اسهام التعليم الثانوي الصناعي في رفع المستوي المهني للمهنيين واصحاب الحرف في قطاعات الانتاج المختلفة .(مصطفي عبيد،١٩٨٣، ص١٢).

– التعليم من اجل التنمية الشاملة، والعمل المنتج، وتكوين الاتجاهات الإيجابية نحو حب العمل والإنتاج.

- زيادة القدرة على إدخال التكنولوجيا الحديثة في شتى جوانب الحياة المصرية

-تحرير التعليم من القيود الشكلية وتحقيق الجودة منه(حشاد، ٢٠٠٧، ص٥٠)

اهداف التعليم التجاري

يهدف التعليم قبل الجامعي إلي تكوين الدارس تكوينا ثقافياً وعلمياً وقومياً بقصد إعداد الإنسان المصري المؤمن بربه ووطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية – وتزويده بالقدر المناسب من الدراسات النظرية والتطبيقية والعملية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته والإسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه والتعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان ومن هذا المنطلق تم إنشاء مدارس التعليم الفني بنوعياته ، وذلك لإعداد فئة " الفني " في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين ويتم القبول في نوعيات التعليم الثانوي الفني بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة بمرحله التعليم الأساسي ووفقاً للشروط والقواعد الصادرة بالقرارات الوزارية المنظمة للنواحي التعليمية وقد تم إنشاء المدارس الفنية بمواصفات فنية وخطط للعمل بها وتحدد أقسام الدراسة في نوعيات التعليم الفني وفقاً لمتطلبات خطط التنمية والظروف المحلية كما أن المدارس الفنية تقوم بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها ولخدمة البيئة والمجتمع داخل كل محافظة(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤)

حجم التعليم والتدريب المهني المزدوج:

كوريا الجنوبية

تنقسم المدارس الثانوية الكورية إلى مدارس ثانوية عامة (أكاديمية)، ومدارس مهنية (فنية)، ومدارس تخصصية (زراعية، وتجارية، وصيد أسماك، ومهنية)، بالإضافة إلى مدارس شاملة، تقدم برامج دراسية تشمل المقررات الأكاديمية والمقررات المهنية، ويلتحق بالتعليم الثانوي المهني الفني(35%) من الطلاب. وبعد الانتهاء من التعليم الثانوي يمكن للخريج الالتحاق مباشرة بسوق العمل، وهو ما يحدث بالفعل بنسبة(90%) من الطلاب أو أن يلتحق بالكليات التقنية أو الجامعات لمدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات(الصايغ، ٢٠١٠،ص١٨٢).

ويعد التعليم الثانوي المهني عصب الحياة الاقتصادية في كوريا الجنوبية؛ لأنه يمد سوق الانتاج والعمل بالقوى العاملة المدربة، فهناك(213) معهداً للتدريب المهني لتخريج أكثر من(٦٠٠٠٠) من العمال نصف المهرة، وكذلك(٢٣)معهداً للتدريب المهني لخريجي المدارس المتوسطة تحت إشراف وزارة العمل ولمدة عام واحد لإعداد العمال المهرة.(إبراهيم، ٢٠١٦، ص١٩٣).

ماليزيا

المؤسسات المسؤولة عن توفير التدريب التقني والمهني في ماليزيا تشمل وزارة التربية بمدارسها التقنية ووزارة التعليم العالي بجامعاتها التقنية ووزارة الموارد البشرية والتطوير متمثلة في قسم تطوير المهارات والمجلس الوطني للتدريب المهني (NVTC: National Vocational Training Council) ومعاهد التدريب الصناعية وغيرها. إضافة إلى وزارة الشباب والرياضة ووزارة تنمية المجتمع. ويشارك القطاع الخاص في التدريب التقني والمهني بمعاهد وجامعات خاصة.

وزارة التربية والتعليم التي تشرف على(90) مدرسة للتعليم التقني والمهني على المستوى المتوسط والثانوي والذي يؤدي إلى العمل في القطاع الصناعي أو التجاري أو قطاع الخدمات على المستوى الفني المساعد للمهندسين. أو يسمح للخريجين بإكمال تعليمهم في الكليات البوليتكنيك للحصول علي دبلوم في الهندسة. إضافة إلى ذلك تم تطوير برامج لدورات تدريبية قصيرة المدى ومناهج للرفع من مستوى المهارات وتطويرها، تشرف وزارة تطوير قطاع الأعمال والتعاون على مجلس الأمانة راكيات "MARA" (Majlis Amanah Rakyat) الذي يشرف على(١٢) معهداً للتدريب في مختلف أرجاء البلاد(المجلس الوطني للتدريب المهني،

استراليا

نظام التعليم الاسترالي يشمل حوالي(١٠.٠٠٠) مدرسة و(40) جامعة و(59) معهداً للتدريب المستمر(TAFE) وأكثر من(5000) منظمة تدريبية مسجلة

Introducing TAFE DIRECTORS AUSTRALIA" TAFE Directors Australia, April 2013

كندا

ويعتبر التدريب التقني والمهني في متناول الجميع على مستوى كندا .حيث يتوفر التدريب المهني في(70) مؤسسة تدريبية تشرف على(175) مركزاً للتدريب بالإضافة إلى(3) مؤسسات حكومية و(34) مؤسسة خاصة. أما التدريب التقني فيشرف عليه(52) مؤسسة ثانوية وأربع مؤسسات حكومية و(16) مؤسسة خاصة مدعمة من الحكومة و(33) مؤسسة خاصة غير مدعمة

Formation Professionnelle et Technique au Québec"; 2010

المانيا

الوزارة الفدرالية للاقتصاد والتكنولوجيا هي المسئولة عن(330) مقرراً تدريباً من بين(348) مقرراً يدرس في ألمانيا حالياً. وبذلك تلعب هذه الوازرة دوًر هاماً في الأنشطة التدريبية داخل النظام المزدوج للتدريب المهني. إضافة على إشراف الوزارة على اختبارات العمال الحرفيين في قطاع الحرف اليدوية. ونسبة(99.7%) من الأعمال في ألمانيا هي المنشآت الصغيرة والمتوسطة SME (Small and Medium Enterprises) حيث يقوم هذا القطاع بدور جوهري في الانطلاقة المبدئية للأعمال وخلق فرص العمل

. Germany's VET-System" Schwarz/Kaulfersh/ 2011

تطورت مؤسسات التعليم الفنى في ألمانيا بشكل كبير في القرن الحادى والعشرين حيث يعتمد التعليم الفني والتدريب المهني في ألمانيا علي التنوع فى الممارسات التعليمية فهو يجمع بين النظرية والممارسة ، كما يوجد شراكة تعليمية وتدريبية فى مؤسسات التعليم الفنى والمهنى ، فيتلقي المتدربون التدريب أثناء العمل في الشركة يوم أو يومين في الأسبوع لتلقى الجانب العملى والتدريبي، وترتكز مؤسسات التعليم الفنى والمهني على المبادئ الاساسية المؤهلة للعمل من خلال نظام مزدوج يجمع بين النظرية والتطبيق والممارسة، وساهم توجه ألمانيا نحو السوق الحر في العمل من تقليل البطالة من خلال مؤسسات التعليم الفنى بتوفير برامج تدريبية لكافة الاعمار والمراحل (rindfleisch&fortmann, 2015, p152)

النمسا

في النمسا ، بدأت عملية NQF في وقت مبكر من عام ٢٠٠٦. في عام ٢٠٠٧ ، أصبح الإطار الوطني للمؤهلات أحد الموضوعات المركزية في السياسة التعليمية Luomi-Messerer)و Markowitsch و Lengauer 2007 ، ملخص .(خلال عملية التشاور حول اتفاقية EQF ، أعرب جميع أصحاب المصلحة عن الحاجة إلى إطار المؤهلات الوطني (Luomi-Messerer, 2007, p65)

وهو نفس الشيء ينطبق على عملية استشارة .ECVET في صيف عام ٢٠٠٦ ، تم بالفعل تشكيل مجموعات عمل لإعداد إطار المؤهلات الوطني بناءً على بحث متعمق .نتج عن ذلك مرحلة مكثفة لتقصي الحقائق .في فبراير ٢٠٠٧ ، تم تشكيل مجموعة توجيهية وطنية ، وفي خريف عام ٢٠٠٧ ، بدأت عملية تشاور وطنية من القاعدة إلى القمة (Coles, Mike, 2007, p95)

دعت الحكومة جميع أصحاب المصلحة لتقديم اهتماماتهم ومواقفهم بشأن تصميم إطار العمل بحلول يونيو ٢٠٠٨. بالنسبة لهذه العملية ، قام Bundesministerium für Unterricht Kunst und Kultur (BMUKK) و Bundesministerium für Wissenschaft und Forschung (BMWF) بنشر "ورقة استشارية NQF " for Austria "، الذي تم تجميعه بمساعدة معاهد أبحاث التعليم والتدريب المهني الوطنية BMUKK) و2008 BMWF .(لا تصف هذه الوثيقة عملية الإطار الوطني للمؤهلات في النمسا فحسب ، بل تقدم أيضًا لأصحاب المصلحة سلسلة من الأسئلة التفصيلية .تقترح الحكومة أيضًا إنشاء لجان جماعية جديدة مخصصة لإدارة وإدارة NQFالنمساوي (Busemeyer, Marius R,2007, p25)

تتمثل الخطة في وضع إطار قانوني بحلول عام ٢٠١٠. الميزة الأكثر بروزًا لعملية الإطار الوطني للمؤهلات النمساوية هي أن هناك مشاركة واسعة في العملية وأنه حتى الآن ، لم تنشأ سوى نزاعات طفيفة بين الجهات الفاعلة ، نظرًا لأن جميع أصحاب المصلحة يعتبرون عملية الإطار الوطني للمؤهلات ميزة لمناقشات الإصلاح الوطنية أشار شركاؤنا في المقابلات أيضًا إلى أن الإجماع الكبير بين أصحاب العمل والنقابات العمالية يميز مناقشة NQF النمساوي عن المناقشة الألمانية، حتى أن أحد شركائنا في المقابلات شدد على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تنظر إلى إدخال NQF النمساوي كوسيلة لتعزيز النظام المزدوج وزيادة جاذبيته مقابل خطط التدريب في المدرسة، ومن اللافت للنظر أيضًا أن هناك خمسة معاهد بحثية

تشارك في عملية NQF من خلال كتابة تقارير التقييم وتقديم تقارير بحثية حول تطورات NQF في البلدان الأخرى.

وفي الوقت نفسه ، يعمل NQF كـــ "شاشة Projektionsfläche) للعديد من موضوعات الإصلاح التي نوقشت في النمسا منذ منتصف التسعينيات ، مثل زيادة النفاذية الأفقية والرأسية ، والاعتراف بالتعلم الرسمي وغير الرسمي ، وتعزيز التعاون بين القطاعات بين أصحاب المصلحة في نظام التعليم والتدريب المهني ، والتوجه نحو نتائج التعلم.

باختصار ، رأيي هو أن إعداد إطار المؤهلات الوطني في النمسا قد وفر زخمًا في ساحة الإصلاح المحلي وأن هناك إجماعًا واسع النطاق بين أصحاب المصلحة على خطة تقديم إطار المؤهلات الوطني .ستظهر دراستي التالية لألمانيا التناقض ، وبالتالي ، الصراع والاستخدام الفعال للسلطة ، حيث تستخدم الحكومة وأرباب العمل الاتحاد الأوروبي كهيكل فرصة في ساحة الإصلاح المحلي على حساب الجهات الفاعلة المحلية الأخرى.

جمهورية مصر العربية

تسعي مؤسسات التعليم الفني في مصر إلي تحسين المستوي المهاري والثقافي والفني لطلاب مدارس ومؤسسات التعليم الفنى عملا علي إعداد القوي العاملة الفنية المدربة سواء علي مستوي الفنيين أو المدربين بما يساعد علي زيادة فرص العمل للخريجين (رئاسة الجمهورية ، ٢٠١٠، ص٧٦)

وشهد مطلع القرن الحادي والعشرين تحولا في طبيعة مدارس ومؤسسات التعليم الفني حيث اهتمت بالشراكة مع المؤسسات الإنتاجية المختلفة وظهر مشروع (مبارك –كول) والذي اعتمد علي الشراكة مع رجال الاعمال بالمدن الصناعية الجديدة مثل (العاشر من رمضان – السادس من اكتوبر– برج العرب– مدينة السادات ، وغيرها) ونظام الدراسة يومان بالمدرسة وأربع أيام بالمؤسسات الإنتاجية مع التدريب العملي

الصيفي تحت إشراف وزارة التربية والتعليم وتكون الدراسة لمدة ٣سنوات بعد المرحلة الاعدادية (رئاسة الجمهورية ، ٢٠٠٥، ص١٢٥)

وعلي صعيد المؤسسات والمدارس الفنية المتقدمة يوجد تخصصات تتلائم مع البيئة المحلية وهناك مدارس تشمل تخصص واحد مثل مدرسة بورسعيد التكنولوجية يوجد تخصص للبتروكيماويات والبترول ومدرسة طنطا يوجد بها تخصص للغزل والنسيج لتحقيق الاهداف الإنتاجية والصناعية (وزارة التعليم، ٢٠١٤)

الجدول التالي يوضح عدد مؤسسات التعليم الفني في مصر

المدارس الزراعية	المدارس البحرية الفندقية	المدارس التجارية	المدارس	المدارس الصناعية
٢٤١	٢	٧٥٥	١٦١	١١٣٧

ويوضح الجدول السابق مدي التفاوت في عدد مدارس ومؤسسات التعليم الفنى في مصر ، ففي الوقت الذي يبلغ فيه عدد المدارس الزراعية 241مدرسة فقط في بلد تعتمد بشكل كبير علي الزراعة والإنتاج الحيواني وتحتاج لتأهيل العديد من الكوادر والعمال في ظل التقدم المذهل في الزراعة والإنتاج الحيواني والداجني، وفي المقابل هناك٧٥٥ مدرسة تجارية وإدارية لا يساهم خريجها في العملية الإنتاجية بل ينحصر خريجها في الاعمال الإدارية وإعمال السكرتارية ، مع ملاحظة وجود مدرستين بحريتين فقط الأولي بالاسكندرية والثانية في بورفؤاد وذلك بالرغم من احتياج مصر لتواجد أكبر للمدارس البحرية ومدارس صناعة السفن الصيد نظرا لانها تطل علي كلا من البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر بجانب وجود نهر النيل مما يعرقل وجود كوادر تسهم في إنتاجية الثروة السمكية والصناعات البحرية ، كما يوضح الجدول السابق وجود عدد كبير من المدارس والمؤسسات الصناعية إلا

ان توزيع التخصصات ونوعية تلك المؤسسات والمدارس لا تفي بمتطلبات النهضة الصناعية(رضا عبدالبديع، ٢٠١٩، ص٦٣).

وتحاول وزارة التربية والتعليم التغلب علي تلك الإشكاليات فوضعت ضمن خططها في تطوير التعليم الفني تحويل عدد من المدارس التجارية إلى مدارس فندقية، وتحويل بعض المدارس التجارية إلى مدارس تكنولوجية، بجانب التوسع في إنشاء المدارس النوعية للمياه و الصرف الصحي، وزيادة عدد المدارس الصناعية المطورة نظام ٥سنوات، واستحداث مراكز التدريب الإقليمية للتنمية المهنية.(وزارة التربية والتعليم ، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى، ٢٠١٤).

وتسعي الخطط التعليمية للتغلب علي تلك الإشكالية من خلال التعاون بين الوزارات والجهات
المعنية والمؤسسات الإنتاجية مع مؤسسات التعليم الفنى، ووضع دليل ارشادي لتعظيم الاستفادة من الجهات المانحة ورجال الاعمال، بالاضافة لإنشاء وحدة للتعاون بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية (وزارة التربية والتعليم ، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى، ٢٠١٤).

وتكمن الإشكالية في تطوير مؤسسات التعليم الفنى كونها غالبا ما تقتصر علي نظر وجهة
حكومية عليا تغيب عنها رؤية المؤسسات التعليمية وكذلك رؤية سوق العمل وبالتالي لا تراعي احتياجات تلك المدارس والمؤسسات التعليمية المعنية بالتعليم الفنى والتي تعتبر الاساس في أي تطور، بجانب ضعف التنسيق بين المراكز البحثية ومؤسسات التعليم الفنى ، وإعتماد الرؤية التطويرية علي الاستيراد من الخارج دون مراعاة لظروف واحتياجات المجتمع المصري (زياده ، مصطفي وجمال الدين ، دينا، ٢٠١١، ص٢٦٧).

وتهدف منظومة التعليم الفني إلى تنمية القدرات الفنية لدى الدارسين في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والأدارة والخدمات السياحية ومتماشيًا مع توجه الدولة الذي انعكس فى دستور 2014، حيث تنص المادة (٢٠) علي " تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره، والتوسع في أنواع التعليم الفني كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل (وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ، ٢٠١٤) وبناء علي ذلك قدمت الأهداف التنفيذية لعام ٢٠١٦/ ٢٠١٧ الأهداف التالية :- (وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي، ٢٠١٤).

١- التوسع في أعداد مدارس التعليم الفني، بما يضمن توافر فرص متكافئة لكل من يرغب من خريج المرحلة الإعدادية في الإلتحاق بالتعليم الفني وفق دستور ٢٠١٤م.

٢- تجريب إنشاء عدد من المدارس الفنية المتخصصة فى شكل تعليم مجتمعى لخدمة المناطق النائية والبعيدة عن العمران.

٣- تقديم برنامج تكميلى لمن يرغب من الحاصلين على الثانوية العامة لإعدادهم لسوق العمل

٤- تقديم مسار للتعليم الفنى يقود للالتحاق بالتعليم العالى التقنى استرشادًا بالدول الأخرى.

٥- توفير تجهيزات بالمباني لذوي الاحتياجات الخاصة وفق المعايير الخاصة بذلك وصيانتها دوريًا.

٦- توعية المجتمع بمميزات التعليم الفنى وما ينطوى عليه من فرص للتوظيف.

والمتأمل لتلك الأهداف الموضوعة يري أنها أهداف عامة مرسلة لاتتضمن جوانب تنفيذية فاعلة تهتم بالكم لا بالكيف وتتباعد كثيرا مع الأهداف العالمية هدفت في المقام

الاول لالحاق اكبر عدد ممكن من الطلاب بالمدارس دون تركيز علي الإنتاجية ومستقبلهم المهني ، بجانب أن المدارس التجريبية المزمع أنشاؤها لم توضح الأهداف او الخطة آليات التنفيذ ، كما لايمكن إغفال الهدف الخامس والمرتبط بذوي الاحتياجات الخاصة ، حيث إن غالبا ما يلتحق ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس التربية الخاصة وتقدم تعليم فني لهم يتناسب مع قدراتهم وحسب نوع الاعاقة، والجدول التالي يوضح توزيع الأجهزة في عدد من المدارس الفنية الصناعية.

هذا الجدول يشير إلي توزيع الأجهزة في عدد من المدارس الفنية الصناعية

المدرسة	أجهزة حاسب	ترولي	لابتوب	داتاشو	ماسح	طابعات
الزاوية الحمراء الفنية المتقدمة	٤٦	٢	٢	٢	١	٤
الزقازيق الفنية المتقدمة	٤٢	٢	٢	٢	١	٤
السويس الفنية المتقدمة	٤٢	٢	٢	٢	١	٤
قنا الفنية المتقدمة	٤٢	٢	٢	٢	١	٤
المنزلة الصناعية المتقدمة	٤٤	٢	٢	٢	١	٤
المنيا الفنية المتقدمة	٤٣	٢	٢	٢	١	٤
بركة السبع الفنية المتقدمة	٤٢	٢	٢	٢	١	٤
محمد صالح الفنية المتقدمة	٤٨	٢	٢	٢	١	٤
الإسكندرية الفنية المتقدمة	٤٣	٢	٢	٢	١	٤

المدرسة	أجهزة حاسب	ترولي	لابتوب	داتاشو	ماسح	طابعات
كفر الشيخ الفنية المتقدمة	٤٤	٢	٢	٢	١	٤

كما حددت وزارة التربية والتعليم بعض المؤاشرات بنهاية العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ ،بعضها مؤشرات كمية تتركز حول عدد المدارس المضافة للتعليم الفنى ، و عدد مدارس التعليم الفنى التى تفعل الأنشطة الرياضية وغير الرياضية سواء في داخل المدرسة أو خارجها، وبعضها نوعي مثل مدي تطبيق منهج مطور لجميع تخصصات التعليم الفني يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم والتعلم، وتقويم الطلاب على أساس معايير خريج التعليم الفني، وعدد معامل اللغات الأجنبية بمدارس التعليم الفني، بجانب مدي وجود بنية محدلة لتخصصات التعليم الفني تتماشى مع الاتجاهات المعاصرة تشريع ودليل دارة مشروع رأس المال تضمن زيادة الكفاءة والفعالية ودافعية مشاركة الطلاب والمعلمين والإداريين وبعضا كمي نوعي تتركز حول عدد المدارس التى بداخلها مصنع منتج، و عدد المصانع التى بداخلها مدارس(وزارة التربية والتعليم ، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي، ٢٠١٤).

وشهدت الفترة الاخيرة ظهور البرنامج المصري لتنمية التعليم الفنى باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يسهم فيه وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع شركة نهضة مصر وهذا البرنامج استحدث من أجل تطوير المدارس الثانوية الفنية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إنتاج المحتوي الالكتروني لمادتي محركات السيارات والتبريد والتكييف للمدارس الفنية المتقدمة(نظام الخمس سنوات) الجاري تطويرها وذلك لتقديم المواد التعليمية في صورة سيناريوهات تعليمية بصورة عالية الجودة بالإضافة إلى إنتاج نماذج ثلاثية الأبعاد متاحة على اسطوانة تعليمية، ويمكن الوصول إليها من خلال الإنترنت أو

تشغيلها على الحاسبات اللوحية. ويقوم بمراجعة واعتماد المحتويات المطورة فريق العمل المشروع بوزارة الاتصالات وقطاع التعليم المهني، والخبراء في المواد التي سيتم تطويرها للمحركات وتكييف الهواء، ومصممي تعليمي، بجانب برامج التعلم القائم على النماذج التفاعلية ثلاثية الأبعاد (game-based learning)، وكذلك التعلم القائم على الدراما(drama-based learning) (وزارة التربية والتعليم، المحتوي الالكتروني، ٢٠١٨).

يعتبر الاخذ بالطرق التعليمية الحديثة من الامور الإيجابية خصوصاً مع التطور التكنولوجي وثورة المعلومات ، لكن لابد من الاخذ في الاعتبار أهمية التدريب الفعلى اثناء الدراسة فى احد المصانع و الشركات تساعد في سد النقص في الأيدي العاملة ببعض المهن أو الحرف ومن ثم توفير فرص عمل ، حيث تعتبر الدراسات العمليه هى العامل الاهم في إنجاح خريج مؤسسات التعليم الفنى الذي يجد فرق شاسع بين ما تم دراسته وبين الواقع ومتطلبات المهنة مما يعرقل ممارسه الطلاب للعمل بتخصصتهم بشكل ملائم بجانب إرتباط التعليم الفنى بالتدريب المهني.

بالرغم من الرغبة في التطوير من خلال بعض الإمدادات التقنية والتكنولوجية ، إلا أنها قد تصبح حبيسة في المعامل أو ذات إستخدام محدود خصوصا وأن الخطط الدراسية لم تقدم تعليم تكنولوجي قائم علي استخدام التقنيات في عمليات التعليم والتدريب وتبقي الاشكالية الاهم هو التدريب العملي والممارسة وكيفية التعامل مع سو العمل ومتطلباته.

يأتي تطوير مؤسسات التعليم الفني مواكبا لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030م وتتمثل في الاستفادة من تكنولوجيا التعليم في تطوير مؤسسات التعليم الفنى بجانب مبادرة وزير التعليم الفنى عام ٢٠١٥م المعنية بالتعاون مع القطاع الخاص وتعميم تجارب بعض المدارس ذات الشراكة ، وطلبت وزارة التربية والتعليم دعما من البنك الدولي لتعزيز منظومة التعليم الفنى ، وتحاول الاستفادة من التجارب التنمية وسبل

تعزيز الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية وتعزيز التعاون مع بعض الدول المتقدمة في مجال التعليم الفني للارتقاء بمؤسسات التعليم الفني لمواكبة التقدم المذهل في كافة المجالات الإنتاجية (البنك الدولي، ٢٠١٨، ص٧).

برامج التدريب المهني المزدوج.

اعداد البرنامج التدريبي وتنفيذه:

١- تحديد الاحتياجات التدريبية:

يمثل تحديد الاحتياجات التدريبية المنطلق في التدريب حيث تقوم عليه جميع دعائم العملية التدريبية وتنمية الموارد البشرية، وأي خلل بهذا العنصر سيفشل بلا شك كل الجهود التي تبذلها المؤسسة من أجل الارتقاء بمستوى أداء ومهارات العاملين بها، فمن الصعب جدا تحديد الأفراد الذين سيشملهم التدريب إذا لم نقم بالتحديد الدقيق والعلمي والموضوعي للاحتياجات التدريبية.

أ- تعريف الاحتياجات التدريبية:

تعرف الاحتياجات التدريبية بأنها" ذاك الفارق بين الوضعية الحالية والوضعية المرجو الوصول إليها، أي الفجوة بين الوضعيتين" (Pierre Casse, 1994 , P12)

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كالآتي:

– القصور أو العجز في الأداء = الأداء المطلوب – الأداء الفعلي(احمد ماهر، ١٩٩٩،ص ٢٢٩)

– فالحاجة التدريبية تعني ": وجود تناقض أو اختلاف حالي أو مستقبلي بين وضع قائم و بين وضع مرغوب فيه في أداء منظمة أو وظيفة أو أفراد في أي من

المعارف أو المهارات أو الاتجاهات أو في هذه النواحي جميعا(عبد الباري إبراهيم و درة زهير نعيم الصباغ، 2008، ص٣١٧)

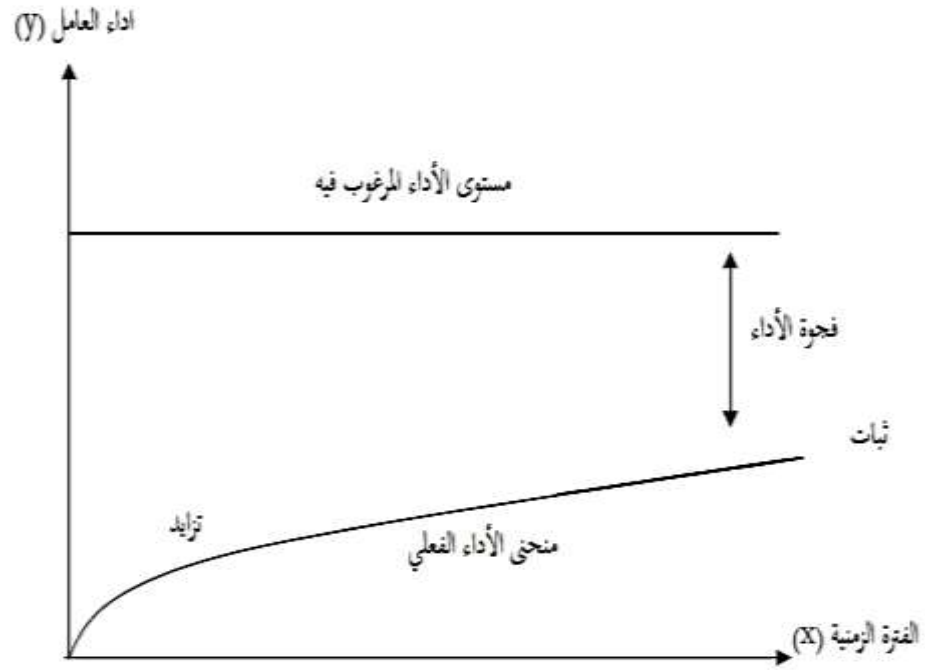

نموذج الفجوة التدريبية

المصدر: مدحت محمد أبو النصر، 2008، ص140

ب- مداخل تحديد الاحتياجات التدريبية:

من التعريفات السابقة نجد أنه لتحديد الاحتياجات التدريبية نستخدم ثلاثة مداخل و هي كما يلي:

- التحليل التنظيمي(على مستوى المنظمة) .
- تحليل الوظيفة(على مستوى العمل.)
- تحليل الفرد(على مستوى الفرد)

تحليل التنظيم:

يعتمد هذا المدخل في تحديد الاحتياجات التدريبية على دراسة و تحليل التنظيم القائم في المؤسسة بشكل إجمالي و ذلك لتحديد المواقع التنظيمية والتي تحتاج إلى تكوين، والنوع الذي يلزمها حيث تتم دراسة أهداف المؤسسة المستقبلية والمشاريع المخطط تنفيذها، كما تتم دراسة موارد المؤسسة البشرية والمادية وتوزيعها وسياسات العمل المعتمدة، وكذا دراسة الهيكل التنظيمي و التعرف على وحداته وأقسامه واداراته وتحليل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة و ذلك بالاعتماد على مجموعة مؤشرات منها التكاليف، التالف من الموارد، معدلات الإنتاجية، معدل استقلال الطاقة الإنتاجية. . . مما الي ذلك.

تحليل العمل:

حيث أن تحليل العمل يحدد المهام التي تتكون منها الوظيفة أو العمل والمهارات
والمعرفة والقدرات والمسؤوليات المطلوبة من الفرد شاغل الوظيفة لكي يحقق مستوى أداء ناجح، بمعنى آخر فأن تحليل العمل يحدد ما يجب أن يعرفه و يتعلمه العامل حتى يؤدي وظيفته بالشكل الذي يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة، و من ثم

يمكن تحديد الاحتياجات التدريبية وفقا لهذا المدخل على نوع المهارات والصفات المطلوبة لأداء العمل، وعلى ما يمتلكه من صفات وقدرات حالية لا تعتبر كافية لتأدية عمله بالوجه الصحيح.

تحليل الفرد:

ويقصد بتحليل الفرد قياس وتقييم أدائه في عمله، وذلك بهدف تحديد ما إذا كان الفرد
يحتاج إلى تكوين أم لا، وينصب هذا النوع من التحليل على الأفراد أنفسهم بهدف تحديد طريقة أدائهم لأعمالهم وتحديد مواطن الضعف في الأداء، ومن ثم تحديد أنواع المهارات والمعارف الواجب تنميتها من خلال التكوين.

بعض التجارب الدولية الرائدة في تطوير منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني

تأتي مسألة توفير اليد العاملة المؤهلة كما ونوعاً على رأس التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة. فالتحولات السريعة والمستمرة في مجال سوق العمل تفرض على اليد العاملة أن تكون على قدر كبير من المهارات المهنية وأن تتأقلم بسهولة مع التغيير المطرد. من هذا المنظور اتجهت الدول على مختلف مستوياتها الاقتصادية – ومنها دول الوطن العربي– إلى التدريب التقني والمهني سعياً للحصول على مخرجات تملك المهارات والمعرفة الضرورية للدخول إلى سوق العمل بالإضافة إلى تميزها بالقدرات والسلوكيات اللازمة لمواكبة التغيير وتحصيل مهارات جديدة.

منذ عدة عقود، بدأت المجتمعات العربية عملية تأسيس شاملة لنظام تعليمي يخصص حيزاً كبيراً للتدريب التقني والمهني. يهدف هذا النظام إلى تطوير برامج

تدريبية تجمع بين اكتساب المهارات المهنية ومواءمتها للمهارات المطلوبة في سوق العمل.

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأهداف تحققت، ولكن التحديات مازالت قائمة ومن أهمها إعداد البرامج التدريبية ومراجعتها باستمرار لتكون مسايرة لمتطلبات وحاجات سوق العمل من الكفاءات الفنية المدربة، بحيث يتناسب عدد الخريجين في كل تخصص مع عدد الفرص المتوفرة للتوظيف، مع مراعاة التغيرات في نوعية المهارات التدريبية المطلوبة والكفاءات المتماشية مع تحولات السوق. ومن التحديات التي تواجه المجتمع العربي التطور الديموغرافي الذي يتميز بالزيادة في دول الوطن العربي على عكس الدول الغربية، حيث ينبغي أن يكون التدريب متاحاً وفي متناول الجميع للمساهمة في تطوير مختلف جهات البلد. إن التواصل المستمر مع مختلف القطاعات في سوق العمل ضروري لبناء نظام تدريبي متطور وقابل للاستمرار في مواكبة التغيرات الطارئة في احتياجات سوق العمل. ومما يجب العمل عليه أيضاً مسألة التوفيق بين عدد المسجلين بالبرامج التدريبية وعدد الفرص المتاحة في سوق العمل.

بعض التجارب الدولية الرائدة في تطوير منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني:

- معايير اختيار والتدريب الفني معترف بها دوليا او اقليما
- للتعليم والتدريب الفني دورا محوريا في التنمية الاقتصادية (الصناعة)
- التنوع في التجارب

أولا ألمانيا :

– مستوي عالي من اللامركزية يضمن نجاحة واتساقه التنسيق المستمر والفعال بين الحكومة الفدرالية وحكومة الولايات .

– وجود دور فعال للقطاع الخاص

١. الغرف والاتحادات: الاشراف علي التدريب المهني في الشركات ومراكز التدريب، تنظيم الاختبارات.

٢. الشركات: مسئولة عن التدريب المهني في النظام المزدوج، تشارك في اللجان الخاصة بالمناهج، المؤهلات، التقييمات.

– تمويل تشارك (الحكومة الفدرالية والولايات والقطاع الخاص).

ثانيا فنلندا :

– قانون موحد للتدريب المهني يغطي كافة أوجه التعليم والتدريب الفني.

– تمويل حكومي مرتبط بتقييم الاداء.

– يكافئ مقدمي الخدمات التعليمية وفقاً لنتائجهم: ٥٠% تمويل أساسي، ٣٥%أساسي عند استكمال المؤهلات أو جزاء من المؤهلات (تمويل وفقاً للأداء) و ١٥% من التمويل في حالة الالتحاق يعمل أو استكمال الدراسات (التمويل وفقاً للفعالية).

– نظام فعال لمعلومات سوق العمل

جهة واحدة هي تقوم الوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم المسؤولة وتتعاون مع باقي الجهات المعنية بتوقيع الاحتياجات التعليمية طويلة الأجل و احتياجات المهارات.

ثالثا سنغافورا :

- إطار تخطيطي منضبط (مركزي- ثلاثي المنهج – مستدام – جزء من خطط التنمية – مبني علي المعلومات)
- تمويل تنمية القوي العاملة مبنية علي الاولويات الاستراتيجية التي تم تحديدها وفقاً لمشاورات الحكومة مع الاتحادات وأصحاب المصلحة.
- نظام متكامل ومتاح لمعلومات سوق العمل.

مصر بين أفضل الممارسات

١. إدارة كفء تحقق متطلبات الحوكمة – الاطار التنظيمي		
	أفضل الممارسات	مصر
أ) التخطيط ورسم سياسات تنمية الموارد البشرية:	تشاركي (يمثل فيه الاتحادات- أصحاب الاعمال- النقابات- مجتمع مدني)	- عدم تفعيل دور المجلس الأعلي لتنمية الموارد البشرية. - اتجاهات فردية لزيادة مشاركة القطاع الخاص (ممثلين فقط) دون وجود آلية مؤسسية مستدامة
	جزء رئيسي من خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	انفصال التخطيط للتعليم والتدريب الفني والمهني عن خط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخطط القطاعية والمحلية
	مبني علي معلومات متكاملة من مصادر متعددة(متغيرات اقتصادية عالمية ومحلية- متغيرات سوق العمل- احتياجات قطاعات...)	غير مبني علي معلومات
ب) وضوح الأدوار وعدم	تقود جهود التنسيق ما بين الجهات المتعددة لتنفيذ	تعدد الجهات المعنية مع وجود تنسيق محدود

١. إدارة كفء تحقق متطلبات الحوكمة – الاطار التنظيمي		
	أفضل الممارسات	مصر
تداخله: الحوكمة	السياسيات بشكل سليم ومستدام	
	توجه وتراقب وتمول التعليم والتدريب بمعايير فنية مسبقه	مراقبة إجرائية وليس بمعايير فنية خاصة بجودة الخدمات المقدمة
	تمنح التراخيص لمقدمي الخدمات التعليمية والتدريبية بناء علي معايير فنية	منح التراخيص بناء علي معايير إجرائية
	تقر وتطبق الضوابط والمعايير الخاصة بالجودة: هيكل المؤهلات الوطنية، المعايير القياسية للمهن، معايير المناهج، معايير التقييم والاختبارات	عدم إكتمال المعايير الخاصة بالجودة
	تقديم الخدمات التعليمية والتدريبية بضوابط موحدة علي الجميع	يتم استثناء الجهات التدريبية الحكومية من بعض الاجراءات
ب) وضوح الأدوار وعدم تداخله: القطاع الخاص	دور محوري للقطاع الخاص في: – رسم السياسات واعداد الخطط ومعاييرالمناهج، الاطار الوطني للمؤهلات، المعايير القياسية للمهن، معايير التقييم والاختبارات، معايير تقييم كفاءة مقدمي	دور محدود في وضع السياسات

١. إدارة كفء تحقق متطلبات الحوكمة – الاطار التنظيمي		
	أفضل الممارسات	مصر
	الخدمات	
	يشارك في التمويل	يشارك القطاع الخاص في التمويل من خلال صندوق تمويل التدريب ومكافاءات التدريب المزدوج
	يقدم الخدمات التعليمية والتدريبية	
ب) وضوح الأدوار وعدم تداخله: الجامعات والمراكز البحثية	تساهم في المنظومة: – ترصد التطورات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية. – تقدير الاحتياجات المستقبلية من المهارات.	انفصال التعليم والتدريب الفني عن الجهات البحثية
ب) آليات واضحة للمتابعة والرقابة المستمرة علي كافة المستويات تضمن الجودة	ربط التمويل بنتائج التقييم ومستوي أداء الجهات مقدمي الخدمة	عدم ربط التمويل بالاداء
	ضوابط واضحة معلنة مسبقا لالية التقييم	غياب آلية للتقييم
	تقييم ذاتي تقوم به الجهة بنفسها بناء علي معايير الكفاءة	معايير أداء كمية
	تقييم خارجي من قبل جهات معتمدة لتقييم التزام الجهة بالمعايير والضوابط الخاصة بتقديم الخدمات التعليمية	الغياب التام للتقييمات الخارجية

١. إدارة كفء تحقق متطلبات الحوكمة – الاطار التنظيمي		
	أفضل الممارسات	مصر
	والتدريبية	
	اتاحة التقييمات لتحفيز التنافس ما بين الجهات	لا يتم إتاحة أية تقييمات بين الجهات
تحديات تنظيمية أخري		إنشاء وإلغاء مؤسسات والتخطيط للتوسع فيها دون دراسة مثل إلغاء مجلس التدريب الصناعي
		تفتت التخطيط وانفصال التعليم الفني عن التدريب المهني
		غياب مؤسسات الجودة والاعتماد للتعليم الفني والتدريب المهني
		نماذج ناجحة غير معممة وتفتقر الي الاستدامة مثال الشراكات القطاعية والمحلية
٢. إدارة كفء تحقق متطلبات الحوكمة – الاطار التشريعي		
	أفضل الممارسات	مصر
أ) اطار تشريعي واضح ومتكامل	قانون موحد يغطي كافة محاور المنظومة (الرؤية، الجهات، أدوارها، أنواع التعليم والتدريب، ضوابط التدريب، معاير الاختبارات والتقييم، ضوابط منح التراخيص لمقدمي الخدمات التعليمية والتدريبية،....)	قوانين متعدده وغير متسقه عدم شمولية التشريعات لكافه محاور منظومه التعليم والتدريب الفني والمهني وعلاقتها ببعض عدم تغطيه التشريعات لكافه الانظمه التعليميه والتدريبيه مثال قانون التعليم لا يتضمن نظام التعليم المزدوج ولا الأنظمه التعليميه الجديده غياب تشريعات هامة(الزام الجهاد

١. إدارة كفء تحقق متطلبات الحوكمة – الاطار التنظيمي		
	أفضل الممارسات	مصر
	أو قوانين متعددة متسقة (قوانين للجهات وادوارها، قوانين لتنظيم التدريب ومنح التراخيص واعتماد مقدمي الخدمة،....)	مقدمة الخدمات التعليميه والتدريبيه بالاعتماد – الاطار الوطني للمؤهلات – تراخيص مزاوله المهنه لخريجي التعليم الفني) تقادم العديد من التشريعات (قانون التعليم، مصلحه الكفاية الانتاجية)
	تطبيق للقوانين والقواعد المنظمة	ضعف انقاذ القوانين (عدم تفعيل المجلس الاعلى لتنميه الموارد البشريه – عدم مشاركه القطاع الخاص في سياسات التعليم طبقا لقانون التعليم)
٣. تنوع واستدامه التمويل		
تمويل تشاركي بين الحكومي والقطاع الخاص وان اختلفت نسب المشاركه		اعتماد تمويل التعليم الفني والتدريب المهني على الموازنه العامه بالاساس ومحدودية مشاركه القطاع الخاص والمجتمع المدني
تموين يرتبط بنتائج تقييم الاداء و الكفاءه والفاعليه		وعدم ربط التموين بالاداء
تمويل مشروع باعتماد الجهات والبرامج		يتم اعتماد البرامج فقط لمراكز التدريب الخاصه هو اعتماد أجزائي لا يرتبط بالتموي
يتلقى القطاع الخاص تمويل لخدمات تدريبية وتعليميه مقابل مساهمته المعقولة(% من اجر العامل يتحملها صاحب العمل حكومي او خاص)		عدم تحديد اختصاصات صندوق تمويل التدريب واسلوب ادارته واستفاده القطاع الخاص منه
يعفي الشركات الصغيره والورش من تحمل تكاليف التدريب		

١. إدارة كفء تحقق متطلبات الحوكمة – الاطار التنظيمي		
	أفضل الممارسات	مصر
	ادارة موارد التدريب التي يتم جمعها من القطاع الخاص تتم من خلال جهة خارجيه ليست مقدمه خدمه يشارك فيها اصحاب المصلحه والمؤسسات والاتحادات وتوجه الموارد فقا لضوابط متفق عليها مسبقا وخطط محددة.	يتم اداره موارد التدريب الخاصه بصندوق التدريب من خلال وزاره القوى العامله
	قدر من المرونة للاداره المدرسيه في ادارة شئونها	مركزيه الصرف
	اداره جيده لموارد ونفقات العمليه التدريبيه	عدم الكفاءه في اداره الموارد (الخامات) والمنتجات سواء في المدارس المنتجه اومراكز التدريب المهني
	تحديات تمويليه اخرى	عدم تخصيص موازنه منفصلة للتعليم الفني والمهني
		عدم الكفاءه في اداره موارد التمويل الاجنبي على المستوى القومي بما يخدم الاهداف التنموية
		ضوابط غير ملائمة للتعامل مع الوحدات التي تولد ايرادات
٤. جوده وديناميكية المنظومة		
	كيان مؤسسي للاعتماد وضمان الجودة التعليم الفني	غياب جهة اعتماد خاصه بالتعليم الفني والتدريب المهني حيث يتم اعتماد مدارس التعليم الفني من خلال جهة اعتماد للتعليم العام
	ضوابط واضحة معلنه ملزمة لكافة مقدمي	غياب الضوابط الفنيه

١. إدارة كفء تحقق متطلبات الحوكمة – الاطار التنظيمي	
أفضل الممارسات	مصر
الخدمات التعليمية والتدريبية تضمن الحد الادنى من الجوده في تصميم المناهج، تنفيذ التدريب، اجراء التقييم،.....	
مشاركه فعاله من القطاع الخاص في تحديد التخصصات، اعداد المناهج، التدريب، التقييم والاختبارات، تقييم كفاءه مقدمي الخدمات	مشاركه محدوده في اعداد المناهج فقط والغياب التام لدورة في التقييم والاختبارات وتقييم كفاءة مقدمي الخدمات وخاصة الحكوميه منها
معايير قياسية للمهن وللمؤهلات وللتقييم والاختبارات / معايير للاعتماد	عدم اصدار الاطار القومي للمؤهلات و المعايير القياسيه للمهارات عدم شمولية المهن التي يشترط الحصول على ترخيص لمزاولتها لتخصصات التعليم والتدريب الفني والمهني عدم تحديث المستويات المهارية
الاعتماد الزامي للجهات والبرامج	الاعتماد غير ملزم
الاختبار والتقييم يتم في بيئه عمل حقيقيه	اختبارات داخل المدارس عدم وجود معايير موضوعيه للاختبار والتقييم تعكس المستوى المهاري
الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني وفقا للدرجات بالاضافه الى معاير اخرى مثل اجتياز اختبار القدرات، مهارات معينه، ميول شخصية	الاعتماد على الدرجات بالأساس واتجاه محدود للاعتماد علي القدرات
نظم تعليم وتدريب مرنة تسمح للشخص بالاستفادة للتعليم والتدريب في اي وقت و بالبناء على خبراته السابقه	عدم وجود نظام للحصول علي المؤهل المبني علي الجدارة (التعليم المسبق)

١. إدارة كفء تحقق متطلبات الحوكمة – الاطار التنظيمي	
أفضل الممارسات	مصر
خدمات دعم شخصي تساعد الشخص على تطوير مهاراته في ضوء قدراته الشخصية وخبراته	الافتقاد للبرامج التدريبية المبنية على تقييم للمهارات الفردية
اليات متابعه وتقييم على مختلف المستويات	مؤشرات كميه محدودة
تطوير المنظمة بناء على دراسات للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها المهارات	لا يوجد تقييم للمتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها
٥. نظام معلومات متكامل وشامل عن سوق العمل	
تقدير الاحتياجات التعليمية والطلب المستقبلي علي العمالة والمهارات من قبل هيئه محدودة بالتعاون مع باقي الوزارات والسلطات المحلية ويتم مراجعتها بصوره دوريه	لا يوجد تقدير للاحتياجات من العمالة والمهارات في الاجل الطويل لا يوجد هيئة مسئولة عن ذلك تعدد الجهات التي تقوم بإصدار المعلومات الخاصة بسوق العمل وعدم وجود اي تنسيق بينها
يستفيد المخططون للتعليم والتدريب على المستوى القومي من هذه التقديرات	عدم بناء الخطط علي معلومات سوق العمل
أتاحة نتائج تحليل بيانات سوق العمل للمستخدمين الرئيسين لها من وزارات وهيئات وقطاع خاص وجهات بحثية	ما يتاح فقط من خلال بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وبعض احصاءات الوزارات
تتنوع مصادر البيانات: مسح القوى العاملة، مسوح لقائمه مرجعية من الشركات، مسوح يجريها مقدمي الخدمات، مرصد اعلانات الوظائف الخاليه	محدودية المسموح التي يتم اجرائها على مستوى الشركات
رصد ومتابعه للتطورات التكنولوجية على مستوى القطاعات الاقتصاديه وانعاكساتها على	غياب المتابعة المستمرة التطورات على المستوى القطاعي وتاثيرها على

١. إدارة كفء تحقق متطلبات الحوكمة – الاطار التنظيمي		
	أفضل الممارسات	مصر
المهارات المطلوبه		العمالة
ملتقيات توظيف افتراضية تتضمن الوظائف المتاحة، معلومات عن القطاعات، وخدمات الدعم الشخصي المختلفة		يوجد بعض الجهود بشان ملتقيات تشغيل افتراضية
تحديات اخرى خاصه بنظام معلومات سوق العمل		عدم استكمال محاولات إقامة النظام لعوامل غير فنيه ومنها عدم تحديد الجهه المسئولة عن النظام وحدود اتاحه البيانات

مصدر هذا الجزء من (المركز المصري للدراسات الاقتصادية)

مشكلات التعليم الفني والتدريب المهني

في النقاش حول التغييرات الضرورية أو الأولويات الجديدة في مجال التدريب المهني في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، يشكك منتقدو النظام المزدوج أحياناً في أشياء كانت مدرجة سابقًا في مبادئه الأساسية، من هذا الجدل الحالي حول النظام المزدوج ومن هذا النقد للنظام المزدوج ، ويتم فحص إلى أي مدى يمكن اشتقاق مؤشرات التغييرات الضرورية من هذا.

في الأقسام السابقة من التعليم المهني، تمت معالجة المشاكل في سوق مكان التدريب، ومع ذلك ، فإن الانخفاض العام في التدريب ليس مشكلة أصلية للنظام المزدوج بقدر ما هو تعبير عن مشكلة توظيف عامة تؤثر أيضًا على الخريجين من الدورات التدريبية الأخرى (Die Absolventen, 1996, p16

القرب من نظام التوظيف سريعًا للتغييرات أكثر من مجالات التعليم الأخرى، في حالة فترات الركود وتقليص الحجم والتغيير الهيكلي العام الذي يمكن ملاحظته في نظام التدريب المهني المزدوج ، يمكن أن تحدث تغييرات جذرية في توفير

التلمذة الصناعية حتى في وقت قصير، لا تظهر مثل هذه الآثار الخطيرة للتغيير الهيكلي للتدريب في المدارس والجامعات. ومع ذلك ، بسبب قيود سوق العمل ، يواجه خريجو هذه المجالات من التعليم مشاكل التوظيف بعد الانتهاء من تدريبهم((Günter Walden,1999, p84

يواجه تصميم التدريب المهني تحديًا بسبب التغاير المتزايد بين فئة الشباب المطلوبة. في العقود القليلة الماضية ، أصبحت ألمانيا بلدًا للهجرة ، حيث يشكل اليوم أكثر من ربع السكان (٢٧٪) دون سن ٢٥ عامًا أطفالًا وشبابًا من أصول مهاجرة. ضمن هذه المجموعة من المهاجرين ، يتم تمثيل الأطفال والشباب من سياقات ثقافية مختلفة للغاية. إن مفهوم التغاير المتزايد لسكان الطلب لا يشمل فقط الاختلافات العرقية والثقافية في الأصل. أدى التمايز المتزايد في الطلب المحلي للسكان من حيث الأصول الاجتماعية والأوساط الثقافية والمستوى التعليمي إلى تغيير جذري في شروط البداية الذاتية للتدريب المهني مقارنة بالعقود الأولى بعد الحرب(Martin Baethge, 2007, p11)

يمثل تحقيق التناغم بين العروض التدريبية للشركات ورغبات الشباب التدريبية تحديًا متزايدًا في سياسة التدريب المهني ، ويمكن بشكل أساسي تمييز ثلاثة أنواع من المشكلات في سوق التدريب:

- مشاكل العرض لدى الشباب
- مشاكل التوظيف في الشركات
- مشاكل الملاءمة ، إذا كان كلاهما مذكورًا

المشاكل تتزامن. في عام ٢٠١٥ ، على سبيل المثال ، كانت هناك مشاكل في الإمداد لمقدمي طلبات التدريب المهني ، خاصة في شمال وغرب ألمانيا ، وزادت مشاكل التوظيف للشركات في شرق وجنوب ألمانيا ، بينما كانت مشاكل المطابقة واضحة بشكل خاص في شمال شرق ألمانيا

ولكن ليس فقط على المستوى الإقليمي ، ولكن أيضًا بين المهن الفردية ، هناك اختلافات واضحة بين العرض والطلب. تعاني المهن على وجه الخصوص من مشاكل التوظيف التي يجدها الشباب غير جذابة (على سبيل المثال في فن الطهو ، في تجارة الطعام والتنظيف) ، في حين أن المهن التي يجدها الشباب جذابة (مثل مصمم الوسائط ، وكاتب الرياضة واللياقة البدنية) ويجب تسجيل مشاكل الإمداد (Johanna Wanka,2017, p39)

علي الرغم من أهمية المعلمين، ودروهم في النهوض بالعملية التعليمية، وتحسينها، وتحسين مستوي المنتج التعليمي، إلا أن المعلمين في هذه المدارس لديهم الكثير من المشكلات مثل ضعف برامج التنمية المهنية، وعدم حصولهم علي التدريب الكافي، وقلة الحوافز المادية لهم، وكثرة تنقلاتهم أثناء العام الدراسي، والإحساس بالدونية مقارنة بمعلمي التعليم العام(أحمد، ٢٠٠٥، ص٧٢).

كما أن المناهج الدراسية بالمدارس المهنية تعد مناهج متخلفة، وتتسم بالجمود، فعلي الرغم من محاولات التجديد والتطور للمناهج الدراسية في بعض المراحل التعليمية الأخري، فإن مناهج التعليم الثانوي الفني والمهني، لم تحظ بهذا القدر من الاهتمام والتطوير، مما زاد من تخلفها وعدم ملاءمتها لسوق العمل، ومتطلبات المجتمع المهني، ومحتوي هذه المقررات غير واقعي، وغير مناسب، وتنظيمه به عيوب، ويحتاج إلي تعديل لكي يتناسب مع أهداف المدارس المهنية، وكذلك الأنشطة لا تؤدي دورها بكفاءة في تحقيق أهدافها(أبو غريب، ١٩٩٨، ص١٣١)

يعاني هذا النوع من التعليم من العديد من المشكلات منها-:

- قلة الإقبال على المعاهد الثانوية الفنية. حيث يفضل الطلاب التعليم الثانوي العام على هذا النوع من التعليم.

- عدد من الملتحقين بهذا النوع من التعليم هم من الطلاب المتدنية معدلاتهم، مما

يؤدي إلى ضعف مستوي الخريج.

- النظرة غير الجيدة للتعليم الفني والتدريب المهني.
- عدم توافق مناهج هذا النوع من التعليم مع متطلبات سوق العمل.
- الافتقار إلى وجود المعلم الوطني المؤهل الكفء.
- ضعف القدرة الاستيعابية للكليات التقنية، ومحدودية القبول بالجامعات.
- ضعف التكوين الثقافي لخريج هذا النوع من التعليم، مما يحد من التعامل مع التقنية.(عبدالحميد، ٢٠١٢، ص١٣٩).
- غياب الرؤية الشاملة لمنظومة التعليم الفني وأهدافها ومتطلباتها وربطها بخطط التنمية بصورة مباشرة .
- غياب التخطيط بمستوياته البعيدة المدي والمتوسطة للإصلاح والتطوير.
- غياب التنسيق بين وزارة التربية وباقي الوزارات ومؤسسات المجتمع لتغير النظرة المتدنية الي التعليم الفني .
- عدم كفاية برامج التدريب والتنمية المهنية الموجهة لمديري ومعلمي التعليم الفني
- ضعف مستوي الكتب الدراسية وتركيزها علي الجوانب المعرفية في أدني مستوياتها وهو الحفظ والتذكر، وإهمال باقي المستويات (عبدربه، ٢٠١١، ص٤٠).
- غياب الدور الواضح لما يطلق عليه التوجيه المهني والإرشاد الأكاديمي للطلبة وتوعيتهم بهذا النوع من التعليم، وغياب الأدوات والمقاييس التي تسهم في تحديد ميول الطالب وقدراته الدراسية.

- عدم وجود الرؤية الواضحة لكيفية الإفادة من الجهود الناجحة (كالمدرسة المنتجة، ومدارس مبارك كول، ومدارس الدون بوسكو) وتعميمها علي باقي المدارس الفنية المصرية .
- العجز في المباني المدرسية وعدم كفايتها لإعداد التلاميذ مما يؤدي إلي ارتفاع كثافة الفصول .
- نقص التجهيزات وعدم توافر المرافق التعليمية من ورش ومعامل وخامات ومزارع ومكتبات وأماكن لممارسة الأنشطة التربوية والتدريبية بعدد كبير من المدارس.
- ارتفاع كثافة الفصول بالمقارنة بالمعدلات العالمية (سكران، ٢٠١٣، ص١١).

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

١. إبراهيم بن محمد الشافي. (٢٠١٦)، تخطيط التدريب الفني والمهني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،ع١٠٥، ط١.

٢. أبو غريب، عايدة عباس، مناهج التعليم الصناعي في بعض الدول المتقدمة، دراسة مقارنة، مجلة التربية والتعليم، م٥، ع١٢، ١٩٩٨.

٣. أبو قرن ، علي(2012 .) خطة عربية لتطوير التعليم الفي والمهني في ضوء الاتجاهات العالمية مشروع تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي تطوير التعليم الفنى والمهنى في الوطن العربي .تونس :المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.

٤. أحمد محمد غنيم، أساليب الإدارة في عصر العولمة، مصر، دار الحارثي،٢٠٠٥

٥. أحمد، إبراهيم أحمد (٢٠٠٥). التربية المقارنة ونظم التعليم من منظور إداري، مكتبة المعارف الحديثة، القاهرة.

٦. أسماء أبو بكر صديق عبدالله: التعليم المزدوج كمدخل للارتقاء بمخرجات التعليم الثانوي الفني وربطها بمتطلبات التنمية بمحافظة الوادي الجديد في ضوء التجربة الالمانية، جامعة أسيوط، كلية التربية، ٢٠١٥م.

٧. أسماء محمد عبدالمؤمن: العائد الاقتصادي والاجتماعي لمشروع مبارك كول للتعليم الفني الصناعي، دكتوراه، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠١١م.

٨. أميرة عبدالله حامد علي ، دور مدارس التعليم والتدريب المزدوج في تحسين كفاءة خريجي

التعليم الثانوي الصناعي: دراسة حالة مدرسة إنديجو الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج ، المجلة التربوية ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، ٢٠٢٠

٩. أنس عباس، "تخطيط و تنمية القوى العاملة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ٢٠١١م.

١٠. برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر (٢٠١٢م): الاستراتيجية القومية لإصلاح منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، ٢٠١٢-٢٠١٧.

١١. بيومي محمد ضحاوي ، هبة عاصم الدسوقى ، غادة رفعت احمد ، إيمان حسن عبد الهادى ، مقارنة نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي بالتعليم المزدوج بمصر في تنمية بعض مهارات تنفيذ الملابس الجاهزة ، المجلة المصرية للدراسات المتخصصة ، كلية التربية النوعية ، جامعة عين شمس ،ع ٢٧ ،٢٠٢٠

١٢. جابر عوض السيد إدارة المنظمات الاجتماعية رؤى للإصلاح والتطوير، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،٢٠٠٥

١٣. جمال فرحات علي ، الشراكة بين مدارس التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية (تحديات وخيارات) ، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية ، كلية التربية ، جامعة الفيوم ، ع ١١، ج٢،٢٠١٩

١٤. حامد محـــمد عبدالحميد: الأبعاد الثقافية والمجتمعية المرتبطة بواقع التعليم الفني الزراعى بجمهورية مصر العربية دراسة حالة بمحافظة الفيوم، ٢٠١٢م.

١٥. حسن شحاته ،زينب النجار،معجم المصطلحات التربوية والنفسية ، مراجعة حامد عمار ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ،٢٠٠٣

١٦. حنان محمد متولي: التعليم الفني واحتياجات سوق العمل في المجتمع المصري – دراسة ميدانية لطلاب وخريجي التعليم الفني بمحافظة الغربية، ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، كلية الآداب، ٢٠٠٦م.

١٧. الحيلة، محمد محمود، ١٩٩٨التربية المهنية وأساليب تدريسها، ط ،١عمان : دار الميسرة

١٨. خالد صلاح حنفي محمود ، تطوير التعليم الثانوي الفني المصري في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة ، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والانسان ، القاهرة ، ع ١٣، ٢٠١٨

١٩. الخطيب، محمد (١٩٩٥)الأصول العامة للتعلم الفني والمهني((دراسة في استراتيجيات التعليم الفني ومشكلاته، ج ١-٦ الأصول الفلسفية والاجتماعية وأصول المناهج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض:السعودية

٢٠. دائرة الصحافة والاعلام التابعة لحكومة المانيا الاتحادية: حقائق عن المانيا، ترجمة: سامي شمعون ومحمود كبير، فرانكفورت ماين، سوسبتيس فرلاغ، ١٩٩٨م.

٢١. دراسة عليا بنت علي العقيلي (٢٠١٩م): "التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)"، مجلة العلوم التربوية والنفسية. مج. ٣، ع. ١٧.

٢٢. رضا عبدالبديع السيد، ٢٠١٩، تصور مقترح لتطوير مؤسسات التعليم الفني، المجلة الدولية للأبحاث التربوية – جامعة الإمارات العربية المتحدة م (٤٣)،ع(٣)

٢٣. رئاسة الجمهورية (٢٠٠٥) **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا التعليم الفني والتدرين المهنى بين التكامل والتنافس** ، الدورة الثانية والثلاثون ٢٠٠٤-٢٠٠٥. القاهرة: المجالس القومية المتخصصة.

٢٤. رئاسة الجمهورية (٢٠١٠) **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا التعليم الفني والتدرين المهنى بين التكامل والتنافس** ، الدورة السابعة والثلاثون ٢٠٠٩-٢٠١٠. القاهرة: المجالس القومية المتخصصة.

٢٥. زيدان، همام(1983): دراسة تقويمية لخريجي المدارس الفنية الصناعية نظام السنوات الخمس ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية التربية ، جامعة عين شمس، القاهرة.

٢٦. سامي فتحي عبدالغني عمارة ، تصور مقترح لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض دول المتقدمة، المركز العربي للتعليم والتنمية ، مج ١٩،ع ٨٠، ٢٠١٢

٢٧. السائح، أسامة و يعقوب، صلاح1988): (**التعليم الزراعي الثانوي ودوره في سد حاجات ومتطلبات التنمية الريفية في دول عربية مختلفة**، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس).

٢٨. سعدية منصور محمد على، تقييم عملية التدريب للعاملين بالكليات التقنية فى محافظات غزة من وجهة نظر المتدربين (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٠٥م.
أديب الزوبعي، محفوظ الجنابي، " تطوير مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني،"المركز
العربي لتنمية الموارد البشرية، ليبيا، ٢٠٠٣م.

٢٩. سكران، محمد محمد (٢٠١٣). ورقة عمل حول تطوير التعليم الفني مدخل للقضاء علي الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية. مجلة رابطة التربية الحديثة، مج٦، ع١٨.

٣٠. شادي حلبي: واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – العدد الثامن والعشرون، ٢٠١٢م.

٣١. صاروخ، جلال البشير عبدالسلام (٢٠١٥). التعليم الفني وعلاقته بالتنمية الاجتماعية. فكر وإبداع، ج(٩٢).

٣٢. عاصم عبد النبي أحمد البندي: مخرجات التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل في مصر. المؤسسات المستفيدة بمدينة المحلة الكبرى أنموذجا – ماجستير، الدنمارك، الأكاديمية العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٤م.

٣٣. عامر خالد مساد، ورقة عمل بعنوان المشكلات التى تواجه التعليم المهنى والتقنى فى فلسطين وكيفية التغلب عليها، المؤتمر الوطنى الرابع للتعليم والتدريب المهني والتقنى، كلية هشام حجاوي التكنولوجية، فلسطين، ٢٠١٥م.

٣٤. عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،ط١، ٢٠٠٨.

٣٥. عبد الكريم بوحفص، التكوين الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠.

٣٦. عبدالحميد بن عبدالمجيد بن عبدالحميد حكيم ،٢٠١٢، نظام التعليم وسياسته،ط١،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة

٣٧. عبدالله بيومي: تقويم التعليم والتدريب المزدوج بالتعليم الثانوي الفني في مصر. دراسة حالة لمشروع مبارك. كول، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ٢٠٠٤م.

٣٨. عبدربه، كامل السيد الرشيد (٢٠١١). تطوير برامج التعليم الفني الصناعي في ضوء المتطلبات المتجددة للتأهيل لسوق العمل : رؤية مستقبلية. رسالة دكتوراه. معهد الدراسات التربوية. جامعة القاهرة.

٣٩. عطوان، أحمد(٢٠٠١.) **مدخل إلى التدريب المهني** .رام الله: معهد تدريب المتدربين

٤٠. علي السلمي ،التدريب الإداري، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة،العدد٨٠ ، 1970

٤١. عيسي بن حسن الانصاري: من التعليم الي العمل تدريب وتوظيف الشباب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ٢٠٠٨ م.

٤٢. فلاتة مصطفي ، ١٩٩٤،" اعداد معلم التعليم التقني والمهني في دول الخليج العربي "،مكتب التربية العربي لدول الخليج ،الرياض: السعودية

٤٣. ماهر: نظام التعليم المزدوج في مصر. دراسة كيفية في التحديات والفرص، ٢٠١٣م.

٤٤. محـــمد بن شحات الخطيب: التعليم المهني والتدريب في الدول المتقدمة (مترجم) الرياض. المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥م.

٤٥. محمد جمال برعي، التدريب والتنمية ، عالم الكتب ، القاهرة1993

٤٦. محمد عبد الشفيع، العلاقة بين منظومة التعليم التقني والتدريب ومؤسسات الانتاج وعملية البحث والتطوير في الدول العربية، المنتدي العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة العربية السعودية، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥م.

٤٧. محمود ابوالنور عبدالرسول ، نظم ربط التعليم الثانوي الفني الصناعي بسوق العمل:
دراسة مقارنة في كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية،

والولايات المتحدة الأمريكية، وإمكانية الإفادة منها في مصر،مجلة التربية المقارنة والدولية ، س١،ع٣ ،٢٠١٥

٤٨. مدحت صليب جرجس شنودة: دراسة مقارنة لتطوير نظام إعداد معلمي التعليم الثانوي الفني الزراعي بمصر في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، قسم التربية المقارنة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٤م.

٤٩. منذر المصري وآخرون: التعليم للريادة في الدول العربية، اليونسكو، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت، ٢٠١٠م.

٥٠. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :**تتبع خريجي الكليات الزراعية في مجـــالات عملهم في ثلاث أقطار عربية** ربيع الثاني 1408هـــ ديـــسمبر كـــانون الأول ، 1987المركز العربي لبحوث التعليم العالي، دمشق.

٥١. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، التقرير الاحصائي الثاني لعام ١٤٠٣، الرياض، إدارة العلاقات العامة .

٥٢. هيوز فيليب: لماذا يعد الوصول إلى التدريب والتعليم الفني والمهني للمجتمع ضرو ريا؟، ترجمة أمال الكيلاني، مجلة مستقبليات، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد ١٣٥، ٢٠٠٥.

٥٣. وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤). بيان **بالمدارس الفنية المتقدمة وتخصصتها** ،قطاع التعليم الفنى ، القاهرة : الادارة العامة للتعليم الصناعي ، إدارة الخطة والتنظيم المدرسى .

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤).الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠، التعليم المشروع القومي لمصر، القاهرة: وزارة التربية والتعليم ، برنامج التعليم الثانوي الفني.

٥٤. وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للتعليم التجاري ، قطاع الكتب، ٢٠١٤.

٥٥. وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠)، المشروع القومي للتعليم، ٢٠١٤.

٥٦. ولاء محمود عبدالله محمود، ٢٠١٩، التخطيط الاستراتيجي للتعليم الثانوى الفني الصناعى المتقدم في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، مجلة كلية التربية ، كلية التربية، جامعة الأزهر، ع(١٨١)، القاهرة.

٥٧. ويليام تريسي، ترجمة سعد أحمد الجبالي، تصميم نظم التدريب و التطوير، معهد الإدارة العامة، الرياض،٢٠٠٤.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Busemeyer, Marius R. 2007. *Institutional Change in the German Vocational Education and Training System: Incremental and Transformative* (Unpublished paper). Köln: Max-Planck-Institut für Gesellschaftsforschung (MPIfG).
2. Christian Imdorf, Kristinn Hegna, Verena Eberhard and Pierre Dora Educational Systems And Gender Segregation In Education: A Threecountry Comparison Of Germany, Norway And Canada, Comparative Social Research, Volume 31, ,2015
3. Coles, Mike. 2007. Qualifications Frameworks in Europe: Platforms for Collaboration, Integration and Reform
4. constant & outhers , Improving Technical Vocational Education and Training in the Kurdistan Region – Iraq, 2014.
5. David Seyi, An Overview Of Vocational And Technical Education In Nigeria Under Secondary School Education System, International Journal Of Technology Enhancements And Emerging Engineering Research, Vol 2, Issue 6,2014

6. Die Absolventen des dualen Systems bleiben davon jedoch auch nicht verschont. Vgl. hierzu z.B. Westhoff (1996), Schöngen, Ulrich, Westhoff (1994).

7. Dolan Shimon L Et Schuler Randall S. La Gestion Des Ressources
Humaines Au Seuil De L'an 2000. Ed Du Renouveau Pédagogique.
Québec. 1995.

8. Federal Ministry for Digital and Economic Affairs
,Apprenticeship system The Dual System of Vocational Education and Training in Austria, Stubenring 1, A-1010 Vienna, Austria
,2020
9. Graf, Lukas, The hybridization of vocational training and higher education in Austria, Germany, and Switzerland,2013

10. Günter WaIden, Gisela Westhoff,Aktuelle Entwicklungen im dualen System der Berufsausbildung der Bundesrepublik Deutschland,(1999), Heft 1

11. http://www.unevoc.unesco.org/tvetipedia

12. ibw – Institut für Bildungsforschung der Wirtschaft, ibw – Institut für Bildungsforschung der Wirtschaft,2016
13. Iftikhar Hussain Shah & others, A Comparative Study on Vocational Training Structure of Pakistan with British and German Model, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 ,No. 1; January 2011.

14. Institute for Public Policy Research. (May 2013). Vocational Education Protecting Options For Pre-16 Pupils In English Schools. London: Author

15. Johanna Wanka,Duale Berufsausbildung sichtbar gemacht Eine illustrierte Einführung mit digitalem Foliensatz,Juni 2017, 3. aktualisierte und erweiterte Auflage.

16. Karin Steiner, Monira Kerler, Mitarbeit: Dominik Bohn, Trends und Bedarfe in der österreichischen Bildungsund Berufsberatung, Arbeitsmarktservice Österreich 2017.

17. Kennedy, O. (2011). Reappraising the Work Skill Requirements for Building Technology Education in Senior Secondary School for Optimum Performance in Nigeria. *European Journal of Applied Sciences, 2* (3),

18. Kroehnert, Gray, "Basic Training for Trainers", Third Edition, The
McGraw-Hill Companies, Inc., Australia,2000

19. Lorenz Lassnigg , Die berufliche Erstausbildung zwischen Wettbewerbsfähigkeit, sozialen Ansprüchen und Lifelong Learning – eine Policy-Analyse,2012

20. Luomi-Messerer, Karin. 2007. TransEQFrame. Policy Level: The National Policy Goals and Approaches for Adapting the European Qualifications Framework (EQF) to Policies at the National Level. Austrian Report.

21. Mann, Rudolf: "The Dual System In Post- Secondary Education" Ministerium Fur Wissenschaf Und Forschung, 1995.
22. Marco Althaus, Recruiting the competent lobbyist: Career options
and employer demands in Germany,2015
23. Margarita Langthaler, Austrian Foundation, The transfer of the Austrian dual system of vocational education to transition and developing countries. An analysis from a developmental perspective,2015

24. Martin Baethge, Heike Solga, Markus Wieck, Berufsbildung im Umbruch Signale eines überfälligen Aufbruchs,2007

25. Nigerian Education Research and Development Council,2008,p115

26. Ohiwerei & Others, The Role of Vocational and Technical Education in Nigeria Economic Development, 2013

27. Olson, l. , The School – to Work Revolution, Perseus Books, 1998.
28. Philipp Gonon ,Stakeholders in the German and Swiss vocational educational and training system, The current issue and full text archive of this journal is available on Emerald Insight ,2016
29. Philipp Ulmer, Isabelle Le Mouillour ,Anita Milolaza Entwicklung nationaler Ausbildungsstandards Akteure, Verfahren und Gestaltung im europäischen Vergleich,2018.
30. Pierre Casse, La Formation Performante, Opu , Alger , 1994. Montréal,
1993.
31. Prof. Dr. Dieter Euler, Germany's dual vocational training,2013
32. Prof. Dr. Dietmar Frommberger und Johannes K. Schmees , Die berufsbildende höhere Schule in Österreich,2019
33. Q. Tang, "TVET for a Changing World: Global Developments, Local Resonance", Norrag News, No. 46, (2011).
34. Ridvan Arslan & other, A Comparative Study: Challenges and Opportunities for European Union Dual Vocational Training Systems, journal of cooperative education and internships, Vol . 47, issue 01, 2013.
35. Rindfleisch , E & Fortmann, F. (2015).*Vocational Education and Training in Germany Through practice and theory to skilled employee*
36. Santosh Mehrotra & others, Vocational Education and Training Reform in India Business (Needs in India and Lessons to be Learned from Germany), Program Germany and Asia Daniela Röß, Bertelsmann Stiftung, Gütersloh, Germany, 2014.
37. Sekiou Lakhdar, Gestion Du Personnel, Les Éditions D'organisation,
Paris , 1986

38. Sekiou Lakhdar, Gestion Du Personnel, Les Éditions D'organisation,
Paris , 1986.

39. Stefan Hummelsheim. Michala Baur, The German dual system of initial vocational education and training and its potential for transfer to Asia, 2014.

40. Steiner, Karin; Kerler, Monira; Bohn,Dominik ,Trends und Bedarfe in der österreichischen Bildungsund Berufsberatung,2017

41. The federal institute for vocational Education & training (BIBB): vocational Training in Germany, Bonn, BIBB Publications, 2002.

42. Thurnherr, Gregor; Egli-Keller, Debora, So nah und doch so anders! Vergleich der Schulsysteme von Deutschland, Liechtenstein, Österreich und der Schweiz,2012

43. UNESCO , TVETipedia, TVET glossary,2013,

44. UNESCO Institute for Statistics, 2012,p. 14

45. Vatier Raymond, Développement De L'entreprise Et Promotion Des Hommes, Entreprise13 Moderne D'édition, Paris , 1984.

46. Waheed Asghar, and Sulaman Hafeez Siddi, Apprenticeship Training in Pakistan: A Comparative Study of Apprenticeship Practices in Punjab and European Countries, International Journal of Training Research ,Vol.6, No.2, 2008.